رفع السّتور عن متعلق الجار والمجرور لـ عبدالغني النّابلسي ت ١١٤٣هـ دراسة وتحقيق

د/ عائشة بنت سعيد الشمراني

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

رفع السّتور عن متعلق الجار والمجرور لـ عبدالغني النّابلسي ت ١١٤٣هـ دراسة وتحقيق

عائشة بنت سعيد الشمراني

قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

البريد الإلكتروني : shmrany@qu.edu.sa

الملخص:

يهدف البحث إلى إخراج رسالة في النحو من القرن الثاني عشر، تتعلق بشرح عبارة العالم خسرو حول بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وأحكام الجار والمجرور فيها، لعبدالغني النابلسي، وقد تناول البحث حياة النابلسي ومؤلفاته، ومنهجه في الرسالة، والمصادر التي تأثر بها، وبيان موقفه من النحويين ومن العالم خسرو، والأصول التي اعتمد عليها في الرسالة، ثم خدمة هذه الرسالة بالتعليق والتوثيق اللازم للأقوال والآراء والأبيات الشعرية .

الكلمات المفتاحية : الجار والمجرور، خسرو، عبدالغني النابلسي، البيضاوي، البسملة .

rafaa alsutoor aan mutaaliq aljar wa almajrur (Disambiguation of Preposition Phrase Attachment _ PP-attachment) By Abdulghani Al-Nabulsi d. 1143 AH Study and Investigation

Aisha bint Saeed Al-Shamrani
Department of Arabic Language and Literature
College of Arabic Language and Social Studies
Qassim University, KSA
Email : shmrany@qu.edu.sa

Abstract :
The research aims to expose a twelfth century grammatical treatise related to how the scholar, Khosrow, explained the phrase: **Bism Allah Alrahman Alraheem,** and the rules of the prepositional phrase (PP) in it, by Abdulghani Al-Nabulsi.
The research deals with Al-Nabulsi's life and writings, his approach in the treatise, the sources that influenced him, and an explanation of his position on grammarians and the scholar, Khosrow, and the principles that he relied on in the treatise, then supporting this treatise with the necessary commentary and documentation of the sayings, opinions and lines of poetry.

Keywords: Aljar Wa Almajrur, Khosrow, Abdulghani Al-Nabulsi, Al-Baydawi, Basmala.

أولا : المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الأخيار الطاهرين، أما بعد:

فقد خلف علماؤنا الأجلاء من كتب التراث النحوي والصرفي ما لا يحصى، نشر بعضها، وكثير منها مغمور في دور الكتب العامة والخاصة في أنحاء العالم، يحتاج إلى من يخرجه إلى النور وينفض عنه غبار السنين، وقد تنوعت هذه الكتب في أنماطها، ما بين متون للنحو عامة، وشروح لها، ومابين كتب عنيت ببعض القضايا النحوية، من العناية بالخلاف النحوي، أو المسائل الجزئية، أو الضرورات النحوية، أو الأمالي، أو الحروف، وغيرها .

ولقد كان من بين تلك القضايا قضية الجار والمجرور، التي نالت عناية العلماء قديمًا وحديثًا، وكان من بين المسائل الخاصة بهذه القضية : مسألة التعلق، وقد وقفت على مخطوط ناقش هذه المسألة من جميع جوانبها، كما فعل بعض النحويين قبله وبعده، إذ ألف العلامة عبدالغني النابلسي رسالة بعنوان: رفع الستور عن متعلق الجار والمجرور، وهي شرح لتعليق العالم خسرو على البسملة في حاشيته على تفسير البيضاوي، وقد رأيت مناسبة هذه الرسالة؛ لترى النور من حيث مضمونها، وتفصيلها حول المتعلق .

ثانيًا: أهمية البحث وقيمته:

تكمن أهمية الرسالة وقيمتها بالآتي :

- أنها شرح لقضية خلافية بين النحويين، وهي مسألة متعلق الجار والمجرور.
- أنّ الرسالة غنية برصد آراء العلماء المتقدمين في هذا الموضوع كسيبويه والزمخشري والرضي وابن مالك وغيرهم .

- أنها تعدّ خلاصة فيما ذكره العلماء قبله حول هذه المسألة .
- إخراج هذه الرسالة وفق منهج المحققين، وإثراء المكتبة العربية به .
- بيان منزلة عبد الغني النابلسي، ومكانته العلمية من خلال رسالته.

ثالثًا: مشكلة البحث وتساؤلاته:

مشكلة هذا البحث تتمثل في خدمة نص نحوي تراثي بالتحقيق العلمي، إذ يعنى بكشف قضية نحوية محل خلاف بين النحويين، وهي قضية متعلق الجار والمجرور، كما أن البحث سيجيب عن تساؤلات مهمة، من أبرزها :

- من هو عبدالغني النابلسي ؟
- ما منهج عبدالغني النابلسي في رسالته ؟
- ما أهم مصادر عبدالغني النابلسي التي أفاد منها في هذه الرسالة ؟
- ما موقفه من آراء النحويين في هذه القضية ؟
- ما مذهب عبدالغني النابلسي النحوي؟
- ما موقف عبدالغني النابلسي من الأصول النحوية في رسالته ؟

رابعًا: أهداف البحث :

يهدف البحث في بيان الآتي :

- إخراج النص محققًا وفق منهج المحققين.
- التعريف بعبدالغني النابلسي .
- بيان منهج عبدالغني النابلسي في رسالته .
- رصد أهم مصادر عبدالغني النابلسي التي أفاد منها في هذه الرسالة .
- إبراز موقف عبدالغني النابلسي من النحويين .
- الكشف عن مذهب عبدالغني النابلسي النحوي .
- بيان موقف عبدالغني النابلسي من الأصول النحوية من خلال ما يعرض من قضايا .

خامسًا: منهج البحث وإجراءاته:

ينقسم العمل في التحقيق إلى قسمين : الدراسة و التحقيق .

أما القسم الأول (الدراسة) فسيكون منهج الدراسة وصفيًا تحليليًا، لغرض وصف عمل المؤلف، وتحليل كل ما ورد في المخطوط من آراء و نقول؛ للوصول إلى نتائج علمية مقبولة .

وأما القسم الثاني (التحقيق) فسيكون حسب قواعد التحقيق المشهورة عند أهل الصنعة، ويتلخص فيما يأتي:

- نسخ الرسالة وتحريرها وفق القواعد الإملائية المتبعة .
- المحافظة على النص وعدم التدخل فيه إلا إذا دعت الضرورة كوجود سقط من النص.
- الضبط بالشكل لما قد يشكل على القارئ .
- توثيق الآراء والأقوال الواردة في الرسالة منسوبة إلى أصحابها .
- نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها عند النقل من كتبهم، أو حكايتها .
- توثيق شواهد القرآن الكريم وقراءاته، بذكر اسم السورة ورقم الآية، والقارئ وصاحب القراءة.
- تخريج الأحاديث الشريفة من كتب السنة المعتمدة .
- تخريج أقوال العرب و أمثالهم من الكتب المعتمدة .
- التعليق على بعض المسائل النحوية إذا احتاج الأمر إلى ذلك .
- الترجمة المختصرة للأعلام .

سادسًا: تقسميات البحث:

التمهيد: التصنيف في الجار والمجرور في النحو العربي.

المبحث الأول : الدراسة وتشمل الآتي :

أولا : عبدالغني النابلسي حياته وآثاره .

ثانيًا : منهج عبدالغني النابلسي في الرسالة .

ثالثًا : مصادر عبدالغني النابلسي.

رابعًا : موقف عبدالغني النابلسي من النحويين .

خامسًا : مذهب عبدالغني النابلسي النحوي .

سادسًا : الأصول النحوية في الرسالة .

المبحث الثاني: التحقيق

أولا : في مقدمات التحقيق

أ- توثيق اسم الرسالة، ونسبتها .

ب- وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

ج- وصف عمل المحقق في التحقيق.

ثانيًا : النص المحقق.

التمهيد

التصنيف في الجار والمجرور في النحو العربي

نال التصنيف عناية عند بعض النحويين، فألفوا فيه مصنفات خاصّة به، وهي قليلة، ومن تلك المصنفات نزهة الطّرف في الجارّ والمجرور والظرف، ويسمى العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف، لصلاح الدين بن الحسين الأخفش اليمني، وقد حقق أكثر من مرة، فحققه أ.د. رياض الخوام، وأ.د. علي السعود، و د. عبدالإله نبهان . وله شرح اسمه: فرائد الدر النظيم شرح العقد الوسيم، لأحمد بن محمد قاطن الصنعاني، وقد حققه أ.د. رياض الخوام .

وتأتي هذا الرسالة من ضمن المصنفات التي عنيت بالجار والمجرور، من خلال البسملة، والبسملة حظيت بمصنفات متعددة، من ذلك: كتاب البسملة لشهاب الدين المقدسي ٦٥٥ هـ، وهو من أوسع الكتب حديثا عن البسملة وما يتعلق بها من معان، وقد حقق د.عدنان بن عبدالرزاق الحموي، والروضة الذاكرة فيما يتعلق بالبسملة الباهرة، لعبدالله العشماوي، وقد حققه د. عادل بن عمر بصفر، ورسالة في البسملة لأبي سيف بن مقرب، وقد حققها د. أحمد جـــاد الله. وغيرها.

المبحث الأول

دراسة المخطـــوط

أولا : عبدالغني النابلسي حياته وآثاره [١].

١. اسمه ونشأته:

هو الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسمعيل بن أحمد بن إبراهيم المعروف كأسلافه بالنابلسيّ، وينتهي نسبه إلى سعد الله بن جماعة الدمشقيّ الحنفيّ النقشبنديّ القادري.

ولد بدمشق في خامس ذي الحجة سنة خمسين وألف، وكان والده قد سافر إلى الروم، وهو حمل، وشغله والده بقراءة القرآن، ثم بطلب العلم، وتوفي والده في سنة اثنتين وستين وألف فنشأ يتيماً موفقاً واشتغل بقراءة العلم .

ابتدأ في قراءة الدروس وإلقائها والتصنيف لما بلغ عشرين عاماً، وأدمن المطالعة في كتب الشيخ محي الدين ابن العربي، وكتب السادة الصوفية كابن سبعين، والعفيف التلمساني، شرع في إلقاء الدروس بالجامع الأمويّ في عدة فنون، وكان يشرح بعد العصر في الجامع الصغير الأربعين النووية ثم الأذكار النووية وغيرها .

ارتحل أولاً إلى دار الخلافة في سنة خمس وسبعين وألف، فاستقام بها قليلاً، وفي سنة مائة بعد الألف ذهب إلى زيارة البقاع وجبل لبنان، ثم في

---

(١) ينظر في ترجمته: لطائف المنة في فوائد خدمة السنة ص٩٥، وسلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ٣٥/٢، والورد الأنسي والوارد القدسي في ترجمة العارف عبدالغني النابلسي، وإيضاح المكنون ٥٧٩/٣، وعلماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر ٧٨/٢، ومقدمة تحقيق كتاب رشحات الأقلام في شرح كفاية الغلام ٢٤ – ٨٨ .

سنة إحدى ومائة بعد الألف ذهب إلى زيارة القدس والخليل، ثم في سنة خمس ومائة ذهب إلى مصر، ومن ثمة إلى الحجاز وهي رحلته الكبرى، وفي سنة اثنتي عشرة ومائة وألف ذهب إلى طرابلس الشام نحو أربعين يوماً، وصنّف فيها رحلة صغيرة، ولم تشتهر، وانتقل من دمشق من دار أسلافه إلى صالحيتها في ابتداء سنة تسع عشرة ومائة وألف إلى دارهم المعروفة بهم الآن إلى أن مات بها، وكان يدرس البيضاوي في صالحية دمشق بالسليمية جوار الشيخ الأكبر .

٢. منزلته العلمية :

ممن صف النابلسي تلميذه وصهره الملازم له، والذي أجازه في مصنفاته ومحفوظه، محمد الغزي يقول: " وكان شيخنا عالمًا متبحرًا فقيهًا، متبحرًا يدري الفقه ويقرره، والتفسير ويحرره، غوّاصًا على المسائل، خبيرًا بكيفية الاستدلال والدلائل مالكًا لأزِمّة البراعة واليراع"[١] .

ووصفه صاحب سلك الدرر[٢] بأنه " أستاذ الأساتذة وجهبذ الجهابذة .. العالم العلامة الحجة الفهامة البحر الكبير الحبر الشهير، شيخ الاسلام صدر الأئمة الأعلام، صاحب المصنفات التي اشتهرت شرقاً وغرباً، وتداولها الناس عجماً وعرباً، ذو الأخلاق الرضية والأوصاف السنية قطب الأقطاب الذي لم تنجب بمثله الأحقاب "

٣.شيوخه :

من أبرز شيوخه :

- الشيخ إبراهيم بن منصور القتال.
- الشيخ أحمد القلعيّ الحنفيّ، قرأ الفقه وأصوله .

(١) لطائف المنة في فوائد خدمة السنة س١٠٢ .

(٢) ٣٠/٢ .

- الشيخ حسين بن إسكندر الرومي نزيل المدرسة الكلاسة بدمشق وشارح التنوير وغيره.
- الشيخ عبد الباقي الحنبليّ، أخذ عنه الحديث ومصطلحه .
- الشيخ عبد القادر بن مصطفى الصفوري الشافعي.
- الشيخ كمال الدين العرضي الحلبي الأصل الدمشقي.
- الشيخ محمد بن أحمد الأسطواني .
- الشيخ محمد بن بركات الكوافي الحمصي ثم الدمشقي.
- السيد محمد بن كمال الدين الحسيني الحسني بن حمزة نقيب الأشراف بدمشق.
- الشيخ محمد العيثاوي.
- الشيخ محمود الكرديّ، أخذ عنه النحو والمعاني والتبيان والصرف .
- النجم الغزيّ، أخذ عنه التفسير، وحضر عنده بالجامع الأموي .

٤ .مصنفاته:

له من التصانيف الكثيرة والتحريرات والكتابات والنظم، حيث زادت على المائتين مابين المجلد والمجلدين والثلاثة والكراسة والأقل والأكثر[١]، وكان عالماً مالكاً أزمة البراعة واليراعة، فقيهاً متبحراً يدري الفقه ويقرره، والتفسير ويحرره، غواصاً على المسائل، خبيراً بكيفية الاستدلال والدلائل، ذا طبع منقاد وبديهة مطواعه، ومن تصانيفه[٢]: التحرير الحاوي بشرح تفسير البيضاوي وصل فيه من أول سورة البقرة إلى قوله تعالى: { مَنْ كَانَ عَدُوًا

(١) ينظر : لطائف المنة في فوائد خدمة السنة ص ٩٧ .

(٢) هذه بعض تصانيفه وقد أحصاها صاحب سلك الدرر . ينظر : ٢/٣٢-٣٧، وقد أحصاها بصورة مفصلة محقق كتاب رشحات الأقلام في شرح كفاية الغلام ٢٤ – ٨٨، ما يغني عن التكرار هنا .

للهِ} في ثلاث مجلدات، وشرع في الرابع، ومنها بواطن القرآن ومواطن العرفان، وهو منظوم على قافية التاء المثناة، وصل فيه إلى سورة براءة، فبلغ نحو الخمسة آلاف بيت، ومنها كنز الحقّ المبين في أحاديث سيد المرسلين، والحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية للبركليّ الرومي، وذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الأحاديث، وجواهر النصوص في حل كلمات الفصوص للشيخ محيي الدين ابن العربي، وكشف السر الغامض شرح ديوان ابن الفارض، وزهر الحديقة في ترجمة رجال الطريقة، وخمرة الحان ورنة الألحان، شرح رسالة الشيخ أرسلان، وتحريك الإقليد في فتح باب التوحيد، ولمعان البرق النجدي شرح تجليات محمود أفندي الرومي، والمجالس الشامية في مواعظ أهل البلاد الرومية، وتوفيق الرتبة في تحقيق الخطبة، وطلوع الصباح على خطبة المصباح، والجواب التام عن حقيقة الكلام، وبذل الإحسان في تحقيق معنى الانسان، والقول العاصم في قراءة حفص عن عاصم نظماً على قافية القاف، وشرح هذا النظم صرف العنان إلى قراءة حفص بن سليمان، والجواب المنثور والمنظوم عن سؤال المفهوم، وكتاب علم الملاحة في علم الفلاحة، وتعطير الأنام تعبير المنام، وديوان الغزليات المسمى خمرة بابل وغناء البلابل، ورفع الستور عن متعلق الجار والمجرور في عبارة خسرو، وفتح الكبير بفتح راء التكبير، والابتهاج في مناسك الحاج.

٥.وفاته :

مرض الشيخ النابلسي في السادس عشر من شعبان سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف وانتقل بالوفاة عصر يوم الأحد الرابع والعشرين من الشهر المذكور وجهز يوم الاثنين الخامس والعشرين من الشهر، وصلى عليه في داره ودفن بالقبة التي أنشأها في أواخر سنة ست وعشرين ومائة وألف

وقد صنف ابن سبطه صاحبنا العالم كمال الدين محمد الغزي العامري في ترجمته كتاباً مستقلاً سماه الورد القدسي والوارد الأنسي في ترجمة العارف عبد الغني النابلسي .

ثانيًا : منهج عبدالغني النابلسي في الرسالة .

تشرح الرسالة بعضًا من شرح خسرو على أنوار التنزيل للبيضاوي، وذلك حول حديثه عن البسملة، وما فيه من قضايا نحويّة، ويتمثل منهج المؤلف في شرحه هذا، باعتماد طريق المزج بين نصّ خسرو، وشرحه، مع الاستدلال والتوضيح لكل عبارات خسرو، من ذلك قوله :

" **فإذا استعملتَ** " – أي الباء – " **في كلامٍ ليسَ فيه فعلٌ** " ولا شبهُهُ – كما ذكرنا – فمِنْ وصفِهِ أنَّهُ " **تتعلَّقُ هيَ** " – أي الباء معَ مجرورِها – " **بهِ** " – أي بذلكَ الفعلَ أو شبهَهُ.

ثالثًا : مصادر عبدالغني النابلسي.

تنوعت مصادر النابلسيّ في رسالته، وقد كان له منهج في الاقتباس من هذه المصادر، على النحو الآتي:

١–أن يذكر اسم الكتاب الذي ينقل منه .

٢–أن يذكر اسم صاحب الكتاب الذي ينقل منه .

٣–أن يجمع بين اسم الكتاب ومؤلفه .

٤–أن يختم النقل بقوله: انتهى .

٥–أن يحذف بعض الفقرات من النصوص التي ينقلها، مع المحافظة على عبارة الكتاب المنقول عنه؛ وذلك لأجل الاختصار، فيحذف بعض التفاصيل، والأمثلة في أثناء نقله .

ومن أهم الكتب التي نقل منها :

١. التسهيل وشرحه لابن مالك، ومن ذلك قوله: " وأدرجها ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ في باءِ السببيَّةِ ، ثمَّ قالَ: " وآثرتُ ذلكَ [١٠/و] التعبيرَ بالسببيَّة

من أجلِ الأفعالِ المنسوبةِ إلى اللهِ تعالى، فإنَّ استعمالَ السببيَّةِ فيها يجوزُ، واستعمالَ الاستعانةِ فيها لا يجوزُ " .

٢. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ومن ذلك قوله: وقال الدماميني في شرحِ التّسهيلِ: " قلتُ: قدْ تمنعُ دلالةُ (كائن) هنا على الكونِ المطلقِ المرادِ به مطلقُ الحصولِ والوجودِ؛ لجوازِ أنْ يرادَ بهِ الثُّبوت المقتضِى للرُّسوخِ وعدمِ التَّزلزلِ ".

٣. حاشية الشهاب على تفسير القاضي البيضاويّ، ومن ذلك قوله: " ولكنَّهُ يفهمُ منْ عبارةِ فالخفاجيِّ في حاشيتهِ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ، وهي قولُهُ: " وسائرُ الظروفِ منها ما هوَ لغوٌ وما هوَ مستقَرٌّ – بفتحِ القافِ –؛ لأنَّ معنى العاملِ استقَرَّ فيه، فهوَ من الحذفِ والإيصالِ، واختُلفَ في تفسيرِهِمَا، فقيلَ: اللغُوُ: ما يكونُ عاملُهُ مذكوراً " .

٤. شرح الدرر لوالده إسماعيل بن عبدالغني بن إسماعيل النابلسي المسمّى الإحكام في شرح شرح درر الحكام، يقول: " قالَ الوالدُ المرحومُ في شرحهِ المذكورِ: " الملابسةُ هيَ المخالطةُ والمصاحبةُ " .

٥. شرح الكافية للرضي، ومن ذلك قوله: " قالَ الرضيُّ في شرحِ الكافيةِ عندِ قولِهِ: "حروفُ الجِّر: ما وُضِعَ للإفضاءِ بفعلٍ أو شبهِهِ إلى ما يليهِ . الإفضاءُ: الوصولُ، والباءُ في قوله: "بفعل" للتعديةِ، أي لإيصال فعلٍ، والمرادُ بإيصالِ الفعلِ إلى الاسمِ: تعديتُهُ إليهِ حتّى يكوَن المجرورُ به مفعولاً لذلكَ الفعلِ .. " . ويقول في موطن آخر : وقالَ الرضيُّ: " وتكونُ للسببيّةِ، وهيَ فرعُ الاستعانةِ "

٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي قالَ في المصباحِ المنيرِ: " اليمُنُ: البركةُ، يُقالُ: يُمِنَ الرجلُ على قومِهِ ولقومِهِ – بالبناءِ للمفعولِ – فهوَ ميمونٌ، ويَمَنَهُ اللهُ

يَيْمُنُهُ يَمنْاً، من بابِ قَتَلَ، إذا جعلَهُ مباركاً، وتيمَّنْتُ بهِ مثلُ تَبَرَّكْتُ، وَزْناً وَمعَنىً "

٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاريّ، وقد نقل منه في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله: قالَ في مغني ابنِ هشامٍ في الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ: " لابدَّ من تعليقِهِمَا(١) بالفعلِ أو ما يشبهُهُ أو ما أُوِّلَ بما يشبِهُهُ أو ما يشيرُ إلى معناهُ، فإنْ لم يكنْ شيءٌ من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ، مثالُ التعلُّقِ بالفعلِ وشبهِهِ قولُهُ تعالى: { أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم }(٢)، ومثالُ التعلُّقِ بما أوِّلِ بما يُشبِهُ الفعلَ..".

٨. النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان، ومن ذلك قوله: " ومَنْ اختارَ الاستعانةَ ،كما اقتصرَ عليهِ أبو حيَّانَ في تفسيرِهِ " النَّهرِ " حيثُ قالَ: " أنَّها هاهنا للاستعانةِ، وما تَتعلَّقُ به محذوفٌ " .

رابعًا : موقف عبدالغني النابلسي من النحويين .

في الرسالة آراء للنابلسيّ، سواء كانت مؤيدة لغيره أو معترضة، ومن ذلك:

- اعترض على تسمية الجار والمجرور ظرفًا، ورأى أنّ فيه تسامحًا، يقول في تعليقه على خسرو " يُسمّى الجارُّ والمجرورُ" في ذلكَ " ظرفاً " وهوَ ليسَ بظرفٍ حقيقةً، بلْ جارٌّ ومجرورٌ، لكنْ لما تشاركَ معَ الظَّرفِ في التعلُّقِ بالاستقرارِ، إذا وقعا صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً، وفي التوسع فيهما تَسامحوا في إطلاقِ اسمِ الظّرفِ " .

(١) في مغني اللبيب : تعلقهما . ٢٧١/٥ .

(٢) سورة الفاتحة، آية:٧.

- أنــه يتعقــب المصــنف، ومــن ذلــك قولــه: " وهــذا الاصــطلاحُ مــن خصوصياتِ المصنفِ، ولم نجدْهُ لغيرِه، ولكنَّهُ يفهمُ منْ عبارةِ الخفاجيِّ في حاشيتهِ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ "
- يوافق المصنّف أئمة النحويين كسيبويه، والزمخشري، وابن مالك وغيره .

خامسًا : مذهب عبدالغني النابلسي النحوي .

لم يوضح المصنف مذهبه النحوي، لكنّ المطلع على نقوله من الكتب يجد أنـه يأخذ بـأقوال البصـريين، فقد نقل كثيرًا عن مغنـي اللبيب، وكذلك الرضي، وابن مالك، وغيرهم .

كما حافظ على المصطلحات البصريّة في شرحه لنص خسرو، ولم يرتض أي مصطلح غير معروف عند النحويين .

سادسًا : الأصول النحوية في الرسالة .

ركّز النابلسيّ في رسالته على الأدلة السماعيّة، فقد كان جلّ شواهده من القرآن الكريم، ويغلب عليها منقولة من كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، وأورد قراءة قرآنية، وأوضح ما فيها من القراءات، وأوجه التخريج لها دون تعليق، يقول : " ونحوُ: بزيدٍ مررتُ بهِ، عندَ منْ أجازهُ، مستدِلاً بقراءةِ بعضهم: { وَلِلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَابًا أَلِيمًا} [(١)]، والأكثرونَ يوجبونَ في ذلكَ [٧/ظ] إسقاطَ الجارِّ، وأنْ يُرفَعَ الاسمُ بالابتداء، أو ينصبَ بإضمار (جاوزتُ) أو نحوه، وبالوجهينِ قُرِىء في الآيةِ، والنَّصبُ قراءةُ الجماعةِ ".

(١) سورة الإنسان، آية:٣١.

المبحث الثاني

تحقيق المخطـــوط

أولا : في مقدمات التحقيق

أ- توثيق اسم الرسالة، ونسبته .

لا شك في اسم الرسالة أو نسبتها للمؤلف، وذلك من وجوه:

الأول: النسخة الأولى، حيث وردّ اسم الرسالة مع مؤلفها في أكثر من موضع، أوّلها غلاف المخطوط حيث كتب على الغلاف " رفع الستور عن متعلق الجار والمجرور " رسالة على حاشية ملا خسرو على تفسير البيضاوي، ألفها وحيد الدهر، وفريد العصر، بقية المحققين، مولانا وسيدنا وشيخنا العلامة عبدالغني أفندي، كما ورد في أول المخطوط، يقول: " فيقول شيخنا وسيدنا العلامة المحقّق والفهَّامة المدقِّق فريدُ عصرهِ ووحيدُ دهرهِ الشيخُ عبدالغني الشَّهير نسبُهُ الكريمُ بابن النَّابُلْسِيّ الحنّفِيّ الدِّمشقِيَّ-نفعنا اللهُ تعالى ببركاتِهِ-: هذا بيان لعبارة وقعت في حاشية الموَلى خُسْرُو -رحمه الله تعالى- بأعماله الصالحة على تفسير القاضي البيضاوي في إعراب البسملة وأوائل سورة الفاتحة، وسَمّيتُ ذلك البيان المنشور " رَفع السُّتُورِ عَنْ مُتَعَلِّقِ الجارِ والمجْرُوْرِ "، وكذلك إحالته على كتاب والده شرح الدرر لوالده إسماعيل بن عبدالغني بن إسماعيل النابلسي المسمّى الإحكام في شرح شرح درر الحكام، يقول: " قالَ الوالدُ المرحومُ في شرحهِ المذكورِ: " الملابسةُ هيَ المخالطةُ والمصاحبةُ " .

وكذلك ورد في النسخة الثانية (الظاهرية) اسم الرسالة مختلفًا بعنوان " رسالة على عبارة البيضاوي "، ونصّ في أوّلها على اسمه، حيث يقول: " بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أمّا بعد: فيقول العبد الفقير إلى مولاه القدير عبدالغني المعروف بابن النّابلسيّ، هذه

رسالة عملتها في بيان عبارةٍ وقعت في حاشية المولى خسرو على تفسير القاضي البيضاوي – رحمهما الله تعالى – "

الثاني: كتب التراجم، حيث ورد اسم الرسالة ونسبتها إليه في أكثر من كتاب، مثل: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ٣٥/٢، والورد الأنسي والوارد القدسي في ترجمة العارف عبدالغني النابلسي، وإيضاح المكنون ٥٧٩/٣ .

الثالث: إحالة المصنف على كتب والده، حيث يقول: " ولذا كانَ شبيهاً بالجملةِ، ذكرهُ الوالدُ المرحومُ في شرحهِ على شرحِ الدُّرَرِ " وقوله : " قالَ الوالدُ المرحوم في شرحهِ المذكورِ: " الملابسةُ هيَ المخالطةُ والمصاحبةُ"

ب- وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين كاملتين، هما:

الأولى : نسخة المكتبة السليمانية بتركيا، برقم ١١٨، وتقع في ١٤ لوحًا، في كل صفحة ١٥ سطرًا، وفي كل سطر سبع كلمات تقريبًا، وقد ميز نصّ خسرو بالأحمر، وهي بخطّ أحد تلاميذه، يقول في آخر المخطوط : " قالَ شيخُنَا المصنِّفُ حفظَهُ اللهُ تعالى ونفعنَا بعلومِهِ . حرَّرناهُ في الَّسابعِ عَشَرَ من شهرِ رجبٍ سنةَ ثماني عشرةَ ومائةٍ وألفٍ، وصلَّى اللهُ وسلمَ على سيدنا محمَّدٍ، وعلى آلهِ وصحبِهِ وسلّم .

وقدْ حرَّرتُ هذهِ الرِّسالة المباركةِ في مجلسٍ واحدٍ، ونقلتُ من خطِّ تلميذِ شيخِنَا مؤلِّفها، أطالَ اللهُ تعالى بقاءَهُ . بقلمِ تلميذِهِ وخادمِهِ العبدِ الفقيرِ إلى مولاهُ الغنيِّ محمَّدٍ بنْ إبراهيمَ بنْ محمَّدٍ المعروفِ بالدَّكدَكجي، لطفَ اللهُ بهِ، وجعلَهُ من حزبِهِ، وغفرَ لهُ ولوالديهِ ولمشايخِهِ ولجميعِ المسلمينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ "

الثانية: نسخة الظاهريّة، برقم ٩١٢١، فيلم رقم ١٨٤٨، وقد كتب في

أعلى الصفحة الأولى " رسالة على عبارة البيضاوي "، وتقع في خمس صفحات متفرقة في مجموع الرسائل الخاصة بالمؤلف، في كل صفحة ٣١ سطرًا، وفي كل سطرٍ ١٧ كلمة تقريبًا، وهي نسخة كاملة عدا السطر الأخير من المخطوط، وهو: " بل بالذَّاتِ – كما سبقَ بيانُهُ مُفصَّلاً – " **تقديرٌ: بِسمِ اللهِ أقرأ** " فإنَّهُ خاصٌّ من القراءةِ "، وهي بخط الرقعة، وجاء في أوّل هذه النسخة: " بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أمّا بعد: فيقول العبد الفقير إلى مولاه القدير عبدالغني المعروف بابن النّابلسيّ، هذه رسالة عملتها في بيان عبارةٍ وقعت في حاشية المولى خسرو على تفسير القاضي البيضاوي – رحمهما الله تعالى – وتلك العبارة هي قوله في الكتابة على إعراب البسملة في أوائل سورة الفاتحة عند قول البيضاوي: " والباء متعلقة بمحذوف " قال: " اعلم أنّ الباء من الحروف الجارّة الموضوعة لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء، فإذا استعملت في كلامٍ ليس فيه فعل تتعلّق هي به، يقدّر فعل عام إذا لم توجد قرينة الخصوص، وإلا فلا بدّ من تقدير الخاصّ؛ لأنه أتمّ فائدة، وأعمّ عائدة، وعلى التقديرين إن كان تعلّقها به بواسطة متعلّق عام أو خاصّ، حذف منسيًّا، وله محلّ من الإعراب، يسمّى الجارّ والمجرور ظرفًا مستقرًّا، كما في صورة انتفاء الفعل الأوّل عن أصله، نحو: زيد في الدار؛ لاستقرار معنى عامله فيه، وانفهامه منه، ولذا قام مقامه، وانتقل إليه ضميره، وإن كان بالذات ولم يكن له محلّ من الإعراب فلغو، كما إذا ذكر الفعل مطلقًا، وبعد تقدير متعلّق الباء قد يحتاج إلى بيان تعلّق مدخولها بالفعل المقدّر، هل هو بالمصاحبة أو بالاستعانة أو غيرهما ؟ وإلى بيان المقصود من استعمال ذلك الحرف في ذلك المقام كالتيمّن والتبرّك، فإذا حملت على الاستعانة يكون الظرف لغوًا بالاتفاق، وإذا حملت على المصاحبة يكون مستقرّا عند الجمهور، وجوّز صاحب اللباب والفاضل الرّضي اللغْويّة، إذا عرفت هذا

فاعلم أنّ الباء ههنا متعلّقة بمحذوف خاصّ بلا واسطة، تقديره: باسم الله أقرأ. انتهى.

وقد كتب عن يمين الصفحة الأولى " نقل عن سيدنا وحبرنا بخطّه أنه قال: ولقد تلقيت ذلك بالقبول من بعض رجال الصالحين، فكنت أقول: اللهم صلّ على سيدنا محمّد وعلى آل محمّد صلاة تعصمنا بها من الأهوال والآفات وتطهرّنا بها من جميع السيئات "

ج- : منهج التحقيق :

بذلت جهدي في أن أقدّم الرسالة بصورة تليق بهذا الجهد الكبير الذي بذله مؤلفها في تصنيفه لها، وذلك من حيث ضبط مايحتاج إلى ضبط، وتدقيق النظر فيه، وقراءته قراءة صحيحة يتبين فيها مراد مؤلفه، وتخليصه من التحريف والتصحيف، والمنهج يتمثّل في أمرين:

أولا : اختيار إحدى النسختين أصلا :

وقد اخترت نسخة المكتبة السليمانية بتركيا أصلاً؛ لأسباب عدّة، من أهمها:

- أنّ النسخة كتبها أحد تلاميذه الملازمين له، وهو محمد الدّكدكجي المتوفى سنة١١٣١هـ، حيث ورد في آخر النسخة الآتي: " بقلمِ تلميذِهِ وخادمِهِ العبدِ الفقيرِ إلى مولاهُ الغنيِّ محمَّدٍ بنْ إبراهيمَ بنْ محمَّدٍ المعروفِ بالدَّكدَكجي، لطفَ اللهُ بهِ، وجعلَهُ من حزبِهِ، وغفرَ لهُ ولوالديهِ ولمشايخِهِ ولجميعِ المسلمينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ " .
- أنّ النسخة كتبت في عصر المؤلف، حيث إنّ التلميذ الدَّكدَكجي الذي نسخها توفي قبل المصنف باثني عشر عامًا .
- أنّ النسخة مصححة ومقابلة، فقد ذكر في آخر النسخة " بلغ مقابلة وتصحيحًا ".
- أنّ النسخة الثانية لم يذكر فيها اسم الناسخ، والذي يظهر أنه أحد تلاميذ المصنف، حيث كتب عن يمين الصفحة الأولى " نقل عن سيدنا

وحبرنا بخطّه أنه قال: ولقد تلقيت ذلك بالقبول من بعض رجال الصالحين، فكنت أقول: اللهم صلّ على سيدنا محمّد وعلى آل محمّد صلاة تعصمنا بها من الأهوال والآفات وتطهرّنا بها من جميع السيئات "، إذ إن الناسخ لهذا العبارة هو نفسه الناسخ للمخطوط .

ثانيًا :طريقة التحقيق، وتتمثل بمايلي :

١- بعد نسخ الرسالة، ووضع علامات الترقيم المتعارف عليها، وضبطت من النص مايحتاج إلى ضبط، والتزمت الضبط في آيات الله، والأبيات الشعرية، وأمثال العرب، وأقوالهم التي تفتقر إلى الشكل.

٢- وضحت في الحاشية كل الفروقات بين النسخة الأصل، ونسخة الظاهرية، التي رمزت لها بحرف (ظ) .

٣- قمت بتمييز نصّ خسرو عن شرح المصنف بلون غامق مع وضعه بين قوسين صغيرين .

٤- وثقت النصوص من مظانها، وعزوت الأقوال لأصحابها – إذا لم ينص المؤلف على ذلك –، وما نسبه منها فقد اجتهدت في عزوه إلى مصنفاتهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، وإن لم أجده في مصنفاتهم فمن أقرب المصادر إليهم .

٥- خرجت الآيات القرآنية، مشيراً إلى اسم السورة ورقم الآية.

٦- خرجت الأقوال من مصادرها.

٧- ترجمت للأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة.

نماذج من النسخ

صفحة الغلاف للنسخة الأولى (الأصل)

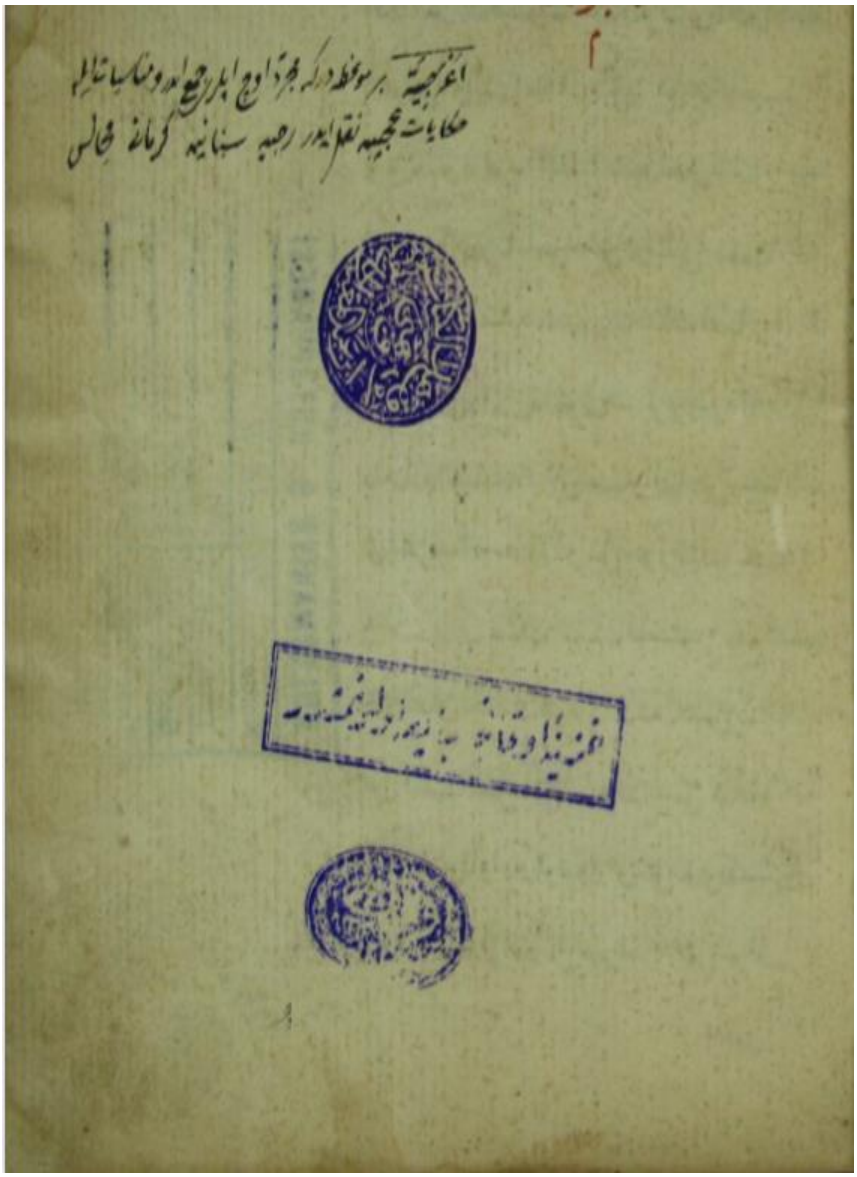

الصفحة الأولى من نسخة الأصل

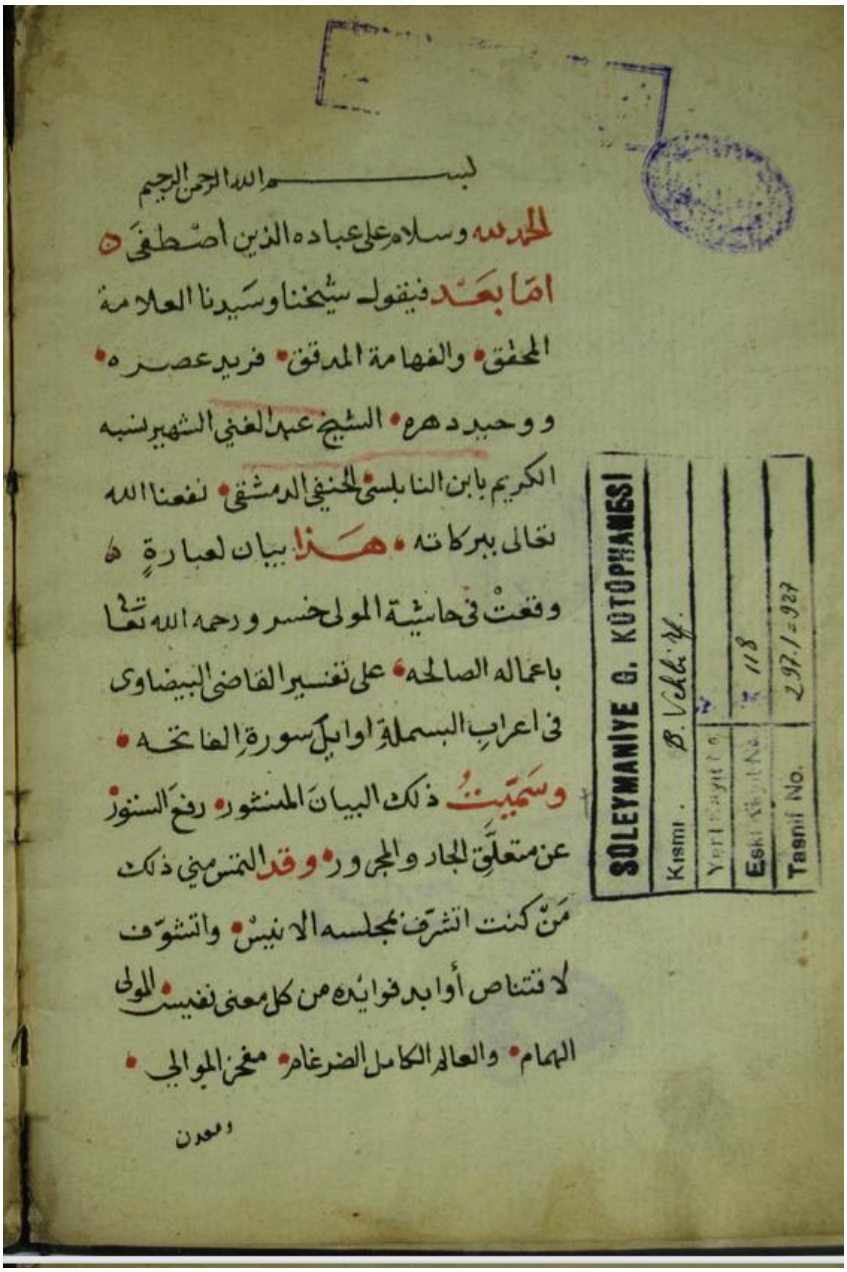

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ۞

اما بعد فيقول شيخنا وسيدنا العلامة المحقق والفهامة المدقق فريد عصره ووحيد دهره الشيخ عبد الغني الشهير بنسبه الكريم بابن النابلسي الحنفي الدمشقي نفعنا الله تعالى ببركاته هذا بيان لعبارة وقعت في حاشية المولى خسرو رحمه الله تعالى باعماله الصالحة على تفسير القاضي البيضاوي في اعراب البسملة اوائل سورة الفاتحة وسميت ذلك البيان المنثور رفع الستور عن متعلق الجار والمجرور وقد التمس مني ذلك من كنت اتشرف بمجلسه الانيس واتشوف لاقتناص أوابد فوائده من كل معنى نفيس المولى الهمام والعالم الكامل الضرغام مفخر الموالي

ومعدن

SOLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmi . B. Vehbi Ef.
Yeni Eski No. 118
Tasnif No. 297/927

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

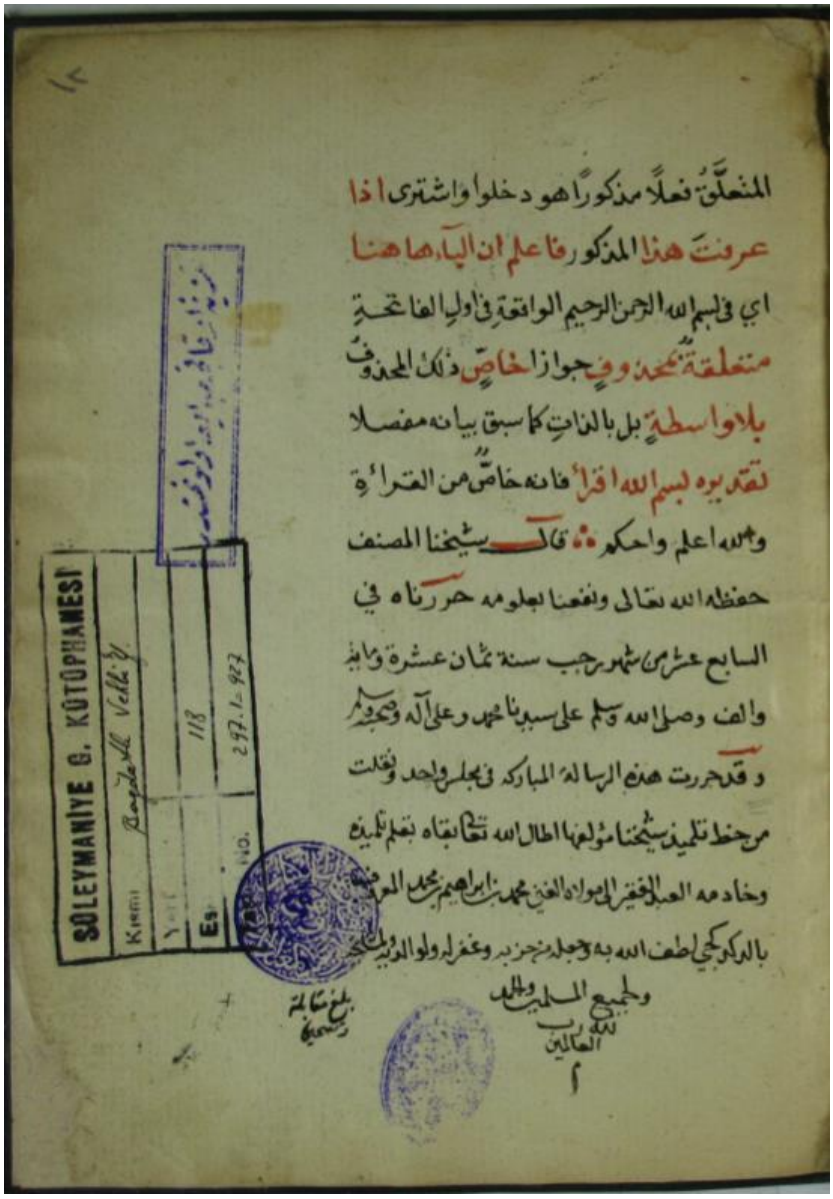
المتعلّق فعلًا مذكورًا هو دخلوا واشترى اذا
عرفتَ هذا المذكور فاعلم ان الباء هاهنا
اي في بسم الله الرحمن الرحيم الواقعة في أول الفاتحة
متعلقة بمحذوف وفي جواز الخاص ذلك المحذوف
بلا واسطة بل بالذات كما سبق بيانه مفصلا
تقديره بسم الله اقرأ فانه خاصّ من القراءة
والله اعلم واحكم ∴ قال شيخنا المصنف
حفظه الله تعالى ونفعنا بعلومه حررناه في
السابع عشر من شهر رجب سنة ثمان عشرة ومائة
والف وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
وقد حررت هذه الرسالة المباركة في مجلس واحد ونقلت
من خط تلميذ شيخنا مؤلفها اطال الله تعالى بقاه بقلم تلميذه
وخادمه العبد الفقير المولى الغني محمد بن ابراهيم بن محمد المعروف
بالركوكي لطف الله به وجعله من حزبه وغفر له ولوالديه ولجميع
المسلمين ولطالب
العالمين
آ

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmi
Es
118
297.1-963
No.

الصفحة الأولى من نسخة الظاهرية (ظ)

الصفحة الأخيرة من نسخة الظاهرية (ظ)

[١/ظ] بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ لله، وسلامٌ على عباده الّذين اصطفى، أمّا بعدُ:

فيقول شيخنا وسيدنا العلامة المحقّق والفهَّامة المدقِّق فريدُ عصرهِ ووحيدُ دهرهِ الشيخُ عبدالغني الشَّهير نسبُهُ الكريمُ بابن النَّابُلْسِيّ الحنَفِيّ الدِّمشقِيَّ(١)–نفعنا اللهُ تعالى ببركاتِهِ–(٢):

هذا بيان لعبارة وقعت في حاشية المولَى خُسْرُو(٣) –رحمه الله تعالى– بأعماله الصالحة(٤) على تفسير القاضي البيضاوي(٥) في إعراب البسملة

---

(١) عبدالغني بن إسماعيل بن عبدالغني النابلسي: شاعر، عالم بالدين والأدب، مكثر من التصنيف، متصوف. ولد و نشأ في دمشق. و رحل إلى بغداد، و عاد إلى سورية، فتنقل في فلسطين و لبنان، و سافر إلى مصر و الحجاز، و استقر في دمشق و توفي بها، له مصنفات كثيرة جدا منها:" الحضارة الأنسية في الرحلة القدسية–ط، ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الاحاديث–ط، إيضاح الدلالات في سماع الآلات–ط، مناجاة الحكيم و مناغاة القديم–خ، و الصلح بين الإخوان في حكم إباحة الدخان–ط ....انظر الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، لبنان، ط: التاسعة ١٩٩٠, ٣٢/٤

(٢) في (ظ): فيقول العبد الفقير إلى مولاه القدير عبدالغني المعروف بابن النّابلسيّ .

(٣) هو محمد بن فرامرز بن علي، المعروف بملا–أو منلا أو المولى–خسرو ، و هو عالم بفقه الحنفية و الأصول. رومي الأصل، أسلم أبوه . نشأ هو مسلما، فتبحر في علوم المعقول و المنقول، تولى التدريس في زمان السلطان محمد بن مراد بمدينة بروسة، تولى قضاء القسطنطينية، و توفي بها ٨٨٥هـ، من كتبه درر الحكام في شرح غرر الأحكام–ط، حاشية على المطول–خ في البلاغة، حاشية على التلويح–ط في الأصول...انظر الأعلام ٣٢٨/٦

(٤) "–رحمه الله تعالى– بأعماله الصالحة " ساقطة من (ظ).

(٥) في (ظ): " – رجمهما الله تعالى – وتلك العبارة هي قوله في الكتابة" .

والبيضاوي هو القاضي ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد بن علي =

وأوائل سورة الفاتحة[1]، وسَمّيتُ ذلك البيان المنشور " رَفع السُّتُورِ عَنْ مُتَعَلِّقِ الجارِ والمجْرُوْرِ "، وقد التَمَسَ مني ذلك مَنْ كنتُ أتشرَّف بمجلسِهِ الأنيسِ وأتشوَّفُ لاقتناصِ أَوَابدِ فَوائدِهِ من كلِّ معنىً نفيسٍ المولَى الهُمَامُ والعَالي الكاملُ الضِّرغَامُ مَفْخَرُ المـوَالي [٢/و] ومَعدنُ الفَضْلِ والمجدِ

=

قاضي القضاة البيضاوي، بفتح الباء نسبة إلى البيضاء من بلاد فارس، الشافعية. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، دراسة و تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط١، ١٩٩٨م، ٥٣/٦، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت٢/٥٠.

(١) وردت العبارة في نسخة (ظ): " قال: " اعلم أنّ الباء من الحروف الجارّة الموضوعة لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء، فإذا استعملت في كلامٍ ليس فيه فعل تتعلّق هي به، يقدّر فعل عام إذا لم توجد قرينة الخصوص، وإلا فلا بدّ من تقدير الخاصّ؛ لأنه أتمّ فائدة، وأعمّ عائدة، وعلى التقديرين إن كان تعلّقها به بواسطة متعلّق عام أو خاصّ، حذف منسيًّا، وله محلّ من الإعراب، يسمّى الجارّ والمجرور ظرفًا مستقرًّا، كما في صورة انتفاء الفعل الأوّل عن أصله، نحو: زيد في الدار؛ لاستقرار معنى عامله فيه، وانفهامه منه، ولذا قام مقامه، وانتقل إليه ضميره، وإن كان بالذات ولم يكن له محلّ من الإعراب فلغو، كما إذا ذكر الفعل مطلقًا، وبعد تقدير متعلّق الباء قد يحتاج إلى بيان تعلّق مدخولها بالفعل المقدّر، هل هو بالمصاحبة أو بالاستعانة أو غيرهما ؟ وإلى بيان المقصود من استعمال ذلك الحرف في ذلك المقام كالتيمّن والتبرّك، فإذا حملت على الاستعانة يكون الظرف لغوًا بالاتفاق، وإذا حملت على المصاحبة يكون مستقرّا عند الجمهور، وجوّز صاحب اللباب والفاضل الرّضي اللغْويّة، إذا عرفت هذا فاعلم أنّ الباء ههنا متعلّقة بمحذوف خاصّ بلا واسطة، تقديره: باسم الله أقرأ. انتهى". وينظر : حاشية المولى خسرو على تفسير القاضي البيضاوي ل ٢٦ .

والمعَـالي جَنَـابُ عـارف محمَّـد أفنـدي المعـروفُ بإسـحاق زَادَه، أعطـاه اللهُ تعَالى ما يتمنَّى وزَادَهُ، وجعل التقوى والعناية والتوفيق زَادَه. وذلك حين كان قاضياً عندنا في دمشق الشام في سنة ثماني عشرة ومئةٍ وألفٍ من الأعوام. فامْتَثَلْتُ ما أشارَ إليهَ، وحرَّرتُ ما عَسَاهُ أن يكون مقبولاً لديه[١]، فأقولُ، وباللهِ التَّوفيقُ، وبيدِهِ أَزِمَّةُ التّحقيقِ، قالَ – رحمهُ اللهُ تعَالى – [٢] :

" اعلمْ أنَّ الباءَ الموحَّدةَ من جملةِ[٣] الحروفِ الجارّةِ الموضوعةِ في لغةِ العربِ لإفَضاءِ – أي: إيصالِ– معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ "[٤].

قالَ الرضيُّ[٥] في شرحِ الكافيةِ عندِ قولِهِ[٦]: "حروفُ الجِّر: ما وُضِعَ

(١) قوله : " وسَمّيتُ ذلك البيان المنشور " رَفع السُّتُورِ عَنْ مُتَعَلِّقِ الجارِ والمجْرُوْرِ "، وقد التَمَسَ مني ذلك مَنْ كنتُ أتشرَّف بمجلسِهِ الأنيسِ وأتشوَّفُ لاقتناصِ أَوَابِدِ فَوائِدِهِ من كلِّ معنىً نفيسٍ المولَى الهُمَامُ والعَالي الكاملُ الضِّرغَامُ مَفْخَرُ الموَالي ومَعدنُ الفَضْلِ والمجدِ والمعَالي جَنَابُ عارف محمَّد أفندي المعروفُ بإسحاق زَادَه، أعطاه اللهُ تعَالى ما يتمنَّى وزَادَهُ، وجعل التقوى والعناية والتوفيق زَادَه. وذلك حين كان قاضياً عندنا في دمشق الشام في سنة ثماني عشرة ومئةٍ وألفٍ من الأعوام. فامْتَثَلْتُ ما أشارَ إليهَ، وحرَّرتُ ما عَسَاهُ أن يكون مقبولاً لديه " ساقط من (ظ) .

(٢) في (ظ): " بيان هذا الكلام، فنقول فيه بمعونة الملك العلّام: قوله: " .

(٣) " الموحّدة من جملة" ساقطة من (ظ) .

(٤) حاشية خسرو على البيضاوي ل١٩/ب . وفي (ظ): " معاني الأفعال سواء كانت ماضية أو مستقبلة في الخبر أو أمرًا في الإنشاء إلى الأسماء " .

(٥) هو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، له أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات مهمة، توفي سنة ٦٨٦ هـ. من مصنفاته : شرح الكافية، وشرح الشافية . انظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ٥٦٧/١، وشذرات الذهب ٣٩٥/٥.

(٦) في (ظ): " قال في الكافية " . والضمير في كلمة " قوله " يعود إلى ابن الحاجب .

للإفضاءِ بفعلٍ أو شبهِهِ [١] إلى ما يليهِ . [٢] الإفضاءُ[٣]: الوصولُ، والباءُ[٤] والباءُ[٤] في قوله: "بفعل" للتعديةِ، أي لإيصال فعلٍ، والمرادُ بإيصالِ الفعلِ إلى الاسمِ: تعديتُهُ إليهِ حتّى يكوَن المجرورُ به [٢/ظ] مفعولاً لذلكَ الفعلِ، فيكون منصوبَ المحلِّ، ولذا جازَ العطفُ عليهِ بالنصبِ في قولهِ تعالى: { وَأَرجُلَكُـــم } [٥]، ويسميّها بعضُهم حروفَ الإضافةِ[٦] لهذا المعنى، أي تضيفُ الأفعالَ إلى الأسماءِ، أي توصلُها إليها، قال بعضهم[٧]: ومن هذا سُمّيتْ حروفُ الجرِّ؛ لأنها تجرُّ معناها إليها، والأظهرُ أنه قيلَ لها حروفُ الجرِّ؛ لأنّها تعملُ إعرابَ الجرِّ، كما سُمّيْت بعضُ الحروفِ حروفَ الجزمِ، وبعضُها حروفَ النَّصبِ. وأرادَ بقولهَ "شبه الفعل " اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ والصِّفةَ المشبَّهةَ والمصدرَ[٨]" انتهى كلامه [٩].

---

(١) زاد في (ظ) أو معناه .

(٢) هذا قول ابن الحاجب في الكافية ينظر: ص ٢١٥ . وفي الكافية : "ما وُضِعَ للإفضاءِ بفعلٍ أو معناهُ إلى ما يليه ".

(٣) في (ظ): وقال الرضي: الإفضاء ..

(٤) في (ظ):والباء بعده، يعني في قوله: .

(٥) سورة المائدة، آية:٦.

(٦) كالزمخشري في المفصل ص ٢٨٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/٨ . وقد سمّى سمّى سيبويه الباب بـ" باب الجرّ" وفسّر عملية الجرّ بالإضافة . الكتباب ٤١٩/١-٤٢١ . ويسميها الكوفيون حروف الصفات، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨، ونسب أبو حيان المصطلحين للكوفيين . التذييل والتكميل ١١٥/١١.

(٧) كالزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص٩٣، وابن الوراق في علل النحو ص ٢٠٦، وابن الخباز في توجيه اللمع ص ٢٢٧ .

(٨) انظر شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ١١٣٤/٤ . وقد حذف المؤلف بعض نص ابن الحاجب.

(٩) " كلامه " ساقطة من (ظ) .

قلت[١]: وهذا الكلامُ في مطلقِ حروفِ الجرِّ، وكلامُ خُسْرُو – رحمهُ اللهُ تعالى – في الباءِ، وهيَ من جملةِ حروفِ الجرِّ، وخُصَّ الإفضاءُ بالأفعالِ؛ لأنه أضاف إليها معانٍ[٢]، فقالَ: **معاني الأفعالِ**، فشملَ الفعلَ وشبهَهُ، كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفةِ المشبَّهةِ والمصدرِ، فإنَّ فيها معنى [٣/و] الفعلِ .

" **فإذا استعملتَ** " – أي الباء – " **في كلامٍ ليسَ فيه فعلٌ** " ولا شبهُهُ– كما ذكرنا – فمِنْ وصفِهِ أنَّهُ [٣]" **تتعلَّقُ هيَ** " – أي الباء معَ مجرورِها[٤] – " **بهِ** " – أي بذلكَ الفعلَ أو شبهَهُ [٥].

قالَ في مغني ابنِ هشامٍ[٦] في الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ: " لابدَّ من تعليقِهِمَا[٧] بالفعلِ أو ما يشبهُهُ أو ما أُوِّلَ بما يشبِهُهُ أو ما يشيرُ إلى معناهُ، معناهُ، فإنْ لم يكنْ شيءٌ من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ، مثالُ التعلُّقِ بالفعلِ

---

(١) " قلت " ساقطة من (ظ) .

(٢) في الأصل "معاني".

(٣) " ولا شبهُهُ – كما ذكرنا – فمِنْ وصفِهِ أنَّهُ " ساقطة من (ظ) .

(٤) " مع مجرورها " ساقطة من (ظ) .

(٥) في (ظ): أي الباء "**به** " وتقديره: وليس في ذلك الكلام أيضًا ما فيه معنى الفعل من من اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو المصدر .

(٦) في (ظ): وقال في المغني لابن هشام .

وابن هشام هو أبو محمد، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري، لزم الشهاب عبداللطيف بن المرحل، و تلا على ابن السراج، و قرأ على التاج الفاكهاني، له مصنفات كثيرة منها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، شذور الذهب، قطر الندى توفي ٧٦١. انظر بغية الوعاة ٢/ ٦٨ ، ٦٩.

(٧) في مغني اللبيب : تعلقهما . ٢٧١/٥ .

وشبهِهِ قولُهُ تعالى: { أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم } [١]، ومثالُ التعلُّقِ بما أوِّلِ بما يُشبِهُ الفعلَ قولُه تعالى: {وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰه } [٢]، أي: وهوَ الذي هوَ إلهٌ في السماءِ، فـ (في) متعلقةٌ بـ (الإله)، وهوَ اسمٌ غيرُ صفةٍ؛ بدليلِ أنَّهُ يوصفُ، فتقولُ: إله واحدٌ، ولا يوصفُ بهِ، لا يقالُ: شيءٌ إلهٌ، وإنّما صحَّ التعلقُ بهِ؛ لتأويلِهِ بـ (معبود)[٣]، ومثالُ التعلُّقِ بما فيهِ رائحتُهُ رائحتُهُ تقول: فلانٌ حاتمٌ [٣/ظ] في قومِهِ، فتعلّقَ الظرفُ بما في (حاتم) من معنى الجودِ "[٤].

" **يُقدَّرُ لها فعلٌ تتعلَّقٌ هيَ بهِ** "[٥]. قال في مغني ابن هشام: " هلْ المتعلَّقُ الواجبُ الحذفِ فعلٌ أو وصفٌ[٦]؟

لا خلاَف في تعيّنِ الفعلِ في بابي القسمِ والصلةِ؛ لأن القسَمَ والصِّلةَ لا يكونانِ إلا جملتينِ. واختُلفِ في الخبرِ والصِّفةِ والحالِ، فمَنْ قدّرَ الفعلَ– وهُمُ الأكثرونَ– فلأنَّهُ الأصلُ في العملِ، ومَنْ قدّرَ الوصفَ؛ فلأنَّ الأصلَ في الخبرِ والحالِ والنَّعتِ الإفرادُ، ولأنَّ [الفعلَ[٧]] في ذلك لابُدَّ منْ تقديرِهِ بالوصفِ، ولأنَّ تقليلَ المقدَّرِ أوْلى، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ الحقَّ أنّا لمْ نحذفْ الضميرَ، بلْ نقلناهُ إلى الظَّرفِ، فالمحذوفُ فعلٌ أو وصفٌ، وكلاهما مفردٌ "[٨].

---

(١) سورة الفاتحة، آية:٧.

(٢) سورة الزخرف، آية:٨٤.

(٣) زاد في (ظ): وتمامه هناك .

(٤) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٤٠/٥ – ٣٤٣ . وقد حذف المؤلف بعض الفقرات اختصارًا .

(٥) حاشية خسرو على البيضاوي ل١٩/ب .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢٤٥/١، وارتشاف الضرب ١١٢١/٣ .

(٧) زيادة من مغني اللبيب يلتئم بها النّص، وهي ساقطة من الأصل و (ظ). ينظر : مغني اللبيب ٢٣٦/٥ .

"[١].

" **عامّ** "[٢] قالَ في مغني ابنِ هشامٍ: " في نحوِ: زيدٌ في الدارِ، يُقدّرُ كوناً مطلقاً، وهوَ كائنٌ، أو مستقرٌّ، أو مضارعُهُما إنْ أُريدَ الحالُ أو الاستقبالُ . ويقدَّرُ كانَ، أو استقرّ، أو وصفهُمُا [٤/و] إنْ أُريدَ المضيُّ، وهذا هوَ الصَّوابُ، ولا يجوزُ تقديرُ الكونِ الخاصِّ كقائمٍ وجالسٍ إلا بدليلٍ[٣]، بدليلٍ[٣]، ويكونُ الحذفُ حينئذٍ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقلُ ضميرٌ من المحذوفِ إلى الظرفِ والمجرورِ، واشتراطُ النَّحويينَ الكونَ المطلقَ إنَّما هوَ لوجوبِ الحذفِ، لا لجوازِهِ "[٤] .

وذكرَ قبلَ ذلكَ، قالَ: " وأمَّا قولُهُ تعالى: { فَلَمَّا رَءَاهُ مُستَقِرًّا عِندَهُ } [٥]، زعمَ[٦] ابنُ عطيَّةَ[٧] أنَّ (مستقراً) هوَ المتعلِّقُ الذي يُقدَّرُ في أمثالِهِ قَدْ

(١) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ٣٣٦/٥ . وكلمة (عام) زيادة غير موجودة في المغني .

(٢) في المخطوط : " يقدّر فعلٌ يتعلّق هي به، يقدّر فعل عام " . حاشية خسرو على البيضاوي ل١٩/ب .

(٣) في (ظ): إلا لدليل .

(٤) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٧١/٥ وقد حذف المؤلف بعض الفقرات الفقرات اختصارًا .

(٥) سورة النمل، آية:٤٠.

(٦) في (ظ): فزعم .

(٧) هو أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الغرناطيّ، فقيه عارف بالأحكام والحديث والتفسير والنحو واللغة، من تلاميذه ابن مضاء، توفي سنة ٥٤٦ هـ من مؤلفاته: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . ينظر : بغية الوعاة ٧٣/٢، وطبقات المفسرين ٢٦٥/١ .

ظَهَرَ[١]. والصَّوابُ ما قالَهُ أبو البقاءِ[٢] وغيرُهُ[٣] مِنْ أنَّ هذا الاستقرارَ معناهُ عدمُ الحركةِ، لا مطلقُ الوجودِ والحصولِ[٤]، وهوَ كونٌ خاصٌّ "[٥] .

وقال الدماميني[٦] في شرحِ التّسهيلِ: " قلتُ: قدْ تمنعُ دلالةُ (كائن) هنا على الكونِ المطلقِ المرادِ به مطلقُ الحصولِ والوجودِ؛ لجوازِ أنْ يرادَ بهِ الثُّبوتُ المقتضِى للرُّسوخِ وعدمِ التَّزلزلِ "[٧] .

" **إذا لـم توجـدْ قرينـةُ الخصـوصِ** " [٨] كقولِ القارئ: بسمِ اللهِ، أي: أقرأ، [٤/ظ] وقولِ الآكلِ: بسمِ اللهِ، أي: آكلُ، ونحوِ ذلكَ .

" **وإلّا** " أي: وإنْ وجدتْ قرينةُ الخصوصِ " **فلابُدَّ من تقديرِ الخاصِّ** " [٩] قالَ في مغني ابنِ هشامٍ : " وممّا يتخرّجُ على التعلّقِ بالكونِ الخاصِّ

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١١٤/١٢.

(٢) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ، أخذ عن ابن الخشاب، توفي سنة ٦١٦ هـ من مؤلفاته: التبيان في إعراب القرآن، واللباب في علل الإعراب والبناء، وإعراب القراءات الشواذ، والمتبع في شرح اللمع . ينظر : البلغة ص١٢٢، وبغية الوعاة ٣٨/٢ .

(٣) كالسمين الحلبي في الدرّ المصون ٦١٦/٨ . وقد رجّح قول العكبري .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٤١/١، يقول: " فمستقرّ فيه بمعنى الساكن بعد الحركة، لا الاستقرار الذي هو مطلق الكون. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٠٩/٢ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ٣٢٧/٥.

(٦) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر القرشي المخزومي، برع في النحو والنظم، توفي سنة ٨٣٨ هـ من مؤلفاته: تحفة الغريب، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . ينظر : بغية الوعاة ٦٦/١ .

(٧) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٠٩/١ .

(٨) حاشية خسرو على البيضاوي ل١٩/ب .

(٩) زاد في (ظ): كما ذكرنا .

قولُهُ تعالى: { ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰ } [١]التقديرُ: مقتولٌ مقتولٌ أو يُقتلُ، لا (كائن)، اللهمَّ إلا أن يُقدّرَ معَ ذلكَ مضافانِ[٢]، أي: قتلُ الحرِّ كائنٌ بقتلِ الحرِّ، وفيهِ تكلُّفُ تقديرِ ثلاثةٍ: الكونِ و (المضافان)، بلْ تقديرُ خمسةٍ؛ لأنَّ كلاًّ من المصدرينِ لابدَّ لهُ من فاعلٍ. وكذلكَ الأرجحُ في قولهِ تعالى: {ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ } [٣] أنْ يُقدَّرَ (يجريان)، فإنْ قدَّرتَ الكونَ قدَّرتَ مضافاً، أي: جريانُ الشَّمسِ والقمرِ كائنٌ بحسبانٍ[٤]؛ " **لأنَّهُ** " أي: الخاص " **أَتمُّ فائدةً** " لأنَّ فيهِ زيادةٌ على ما في العامِّ[٥] " **وأَعمُّ** " " أي: أشمل " **عائدةً** " أي: منفعة، لكنْ تقديرُ الفعلِ الخاصِّ يقتضي في بعضِ المواضعِ جوازَ ذكرهِ لا وجوبَ حذفِهِ[٦]، فلا يستقرُّ في الجارِّ [٥/و] والمجرورِ حينئذٍ ضميرُ المحذوفِ[٧].

" **وعلى التقديرينِ** " أي: تقديرْ كونِ ذلكَ الفعلِ المحذوفِ[٨] المقدَّرِ عامّاً أو خاصّاً، فإنَّ اشتراطَ النحاةِ لهُ أن يكونَ عامّاً؛ لأنَّهُ مطردٌ كَما سنذكرُهُ عن الخفاجيِّ[٩]، وإلا فقدْ يكونُ خاصّاً بالقرينةِ[١] " **إنْ كانَ تعلُّقُها** "

---

(١) سورة البقرة، آية:١٧٨.

(٢) في (ظ): مضافين .

(٣) سورة الرحمن، آية:٥.

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٣٤٤/٥ – ٣٤٦. وقد حذف المؤلف بعض الفقرات اختصارًا.

(٥) " لأنَّ فيهِ زيادةٌ على ما في العامِّ " ساقطة من (ظ) .

(٦) في (ظ): لكن تقدير الفعل الخاص جائز الحذف لا واجب الحذف .

(٧) زاد في (ظ) بعده: فيجوز ذكره وحذفه، ثم شرع في بيان انقسام الجار والمجرور إلى إلى قسمين: مستقرّ، ولغو، فقال: "

(٨) في (ظ): كون الفعل المقدّر .

(٩) هو أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، قاضي القضاة =

" أي: الباء، والمرادُ الجارُّ والمجرورُ والظرفُ[٢] " **بهِ** " أي: بذلكَ الفعلِ المذكورِ، وكذا بما يشبِهُ الفعلَ –كما سنذكرُهُ –، وقدْ مرَّ ذكرُهُ[٣]، " **بواسطةِ متعلِّقٍ** " بكسرِ اللامِ، أي: فعلٍ متعلِّق بكسرِها أيضاً، وتلكَ الواسطةُ المكنَّى عنها بمتعلِّق هيَ ذلكَ الفعلُ المحذوفُ المقدَّرُ بعينِه من حيثُ إنّهُ اقتضى التعلُّقُ بالباءِ أوّلاً، يعني بالجارِّ والمجرورِ والظَّرف، كما اقتضى حرفُ الباءِ أيضاً، يعني الجارَ والمجرورَ والظرفَ التعلُّقَ بهِ ثانياً، والشيءُ الواحدُ إذا كانَ له اعتبارانَ فهوَ اثنان لا واحدٌ، فيبقى معنى الكلامِ " إنْ كانَ تعلُّقها " أي: الباء " بهِ "، أي: بالفعلِ المقدَّرِ بواسطةِ [٥/ظ] تعلُّقِ ذلكَ الفعلِ المقدَّرِ بها .

والحاصلُ من ذلكَ أنَّ الفعلَ المقدَّرَ الذي تتعلَّقُ بهِ الباءُ، لهُ اعتباران:

الأوَّلُ: اعتبارُهُ في نفسِهِ بأنَّهُ فعلٌ " **عامٌّ أو خاصٌّ** " .

والثاني: اعتبارُهُ بالنَّظرِ إلى الباءِ، فإنَّهُ متعلِّقٌ أيضاً بحرفِ الباءِ، يعني بالجارِّ والمجرورِ والظَّرفِ؛ لأنَّهُ مفهومٌ مِنهُ وقائمٌ مقامَهُ ومنتقلٌ إليهِ

=

وصاحب التصانيف في الأدب و اللغة ،نسبته إلى قبيلة خفاجة ،ولد و نشأ بمصر ٩٩٧هـ، ورحل إلى بلاد الروم ،واتصل بالسلطان مراد العثماني فولّاه قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر. ثم عزل عنها فرحل إلى الشام وحلب وعاد إلى بلاد الروم، فنفي إلى مصر وولي قضاء يعيش منه فاستقر إلى أن توفي ١٠٦٩هـ، من أشهر كتبه "ريحانة الألبا–ط، شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل–ط ،حاشية على تفسير البيضاوي. انظر الأعلام ٢٣٨/١.

(١) " فإنَّ اشتراطَ النحاةِ لهُ أن يكونَ عامّاً؛ لأنَّهُ مطردٌ كَما سنذكرُهُ عن الخفاجيِّ وإلا فقدْ يكونُ خاصّاً بالقرينةِ " ساقطة من (ظ) .

(٢) " والمرادُ الجارُّ والمجرورُ والظرفُ " ساقطة من (ظ) .

(٣) " وكذا بما يشبِهُ الفعلَ –كما سنذكرُهُ –، وقدْ مرَّ ذكرُهُ " ساقطة من (ظ) .

ضميرُهُ –كما سيأتي في كلامِ المصنِّفِ رحمهُ اللهُ تعالى –.

وهذا الاصطلاحُ من خصوصياتِ المصنفِ، ولم نجدْهُ لغيرِه، ولكنَّهُ يفهمُ منْ عبارةِ الخفاجيِّ في حاشيتهِ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ، وهي قولُهُ: " وسائرُ الظروفِ منها ما هوَ لغوٌ وما هوَ مستقَرٌّ – بفتحِ القافِ –؛ لأنَّ معنى العاملِ استقَرَّ فيه، فهوَ من الحذفِ والإيصالِ، واختُلِفَ في تفسيرِهِمَا، فقيلَ: اللغُوُ: ما يكونُ عاملُهُ مذكوراً، والمستقَرُّ: ما يكونُ محذوفاً مطلقاً – أي سواءَ كانَ عامّاً أو خاصّاً [١]– وقيل: المستقَرُّ: [٦/و] ما يكونُ عاملُهُ عامّاً من معنى الحصولِ والاستقرارِ، وهوَ مقدَّرٌ . واللغوُ بخلافِه كما في (اللُّبِ) والمفهومُ من (اللُّبِّ)، وشرحُهُ أنَّ اللّغوَ ما يكونُ عاملُهُ خارجاً عن الظرفِ غيرَ مفهومٍ منهُ سواءً ذُكرَ أوّلًا، والمستقرُّ: ما فُهِمَ منهُ معنى عامِلِهِ المقدَّرِ الذي هوَ من الأفعالِ العامَّةِ، ولما كانَ تقديرُ الأفعالِ العامَّةِ مطَّرِداً اعتبرهُ النحاةُ، وفسَّروا (المستقرَّ) بما عامله محذوفٌ عامٌّ[٢]" انتهى .

فتحصّلَ من هذا أنَّ اللغوَ ما يكونُ عاملُهُ خارجاً عن الظرفِ، أي: لا تعلّقَ لهُ بِهِ، وهوَ غيرُ مفهومٍ منهُ، والمستقرُّ ما فُهِم منه معنى عامِلِهِ المقدّرِ، أي: لهُ بهِ تعلّقٌ، فاللغوُ ما كانَ بدونِ واسطةِ متعلِّقٍ – بكسرِ اللامِ –، والمستقرُّ ما كانَ بواسطةِ متعلِّقٍ، كما قالَ المصنفُ – رحمهُ اللهُ تعالى – .

ثم قال: " **عامٌّ أو خاصٌّ** " نعتٌ لذلكَ المتعلَّقِ – بكسرِ اللامِ – وممّا يدلُّ على أنَّ الفرقَ بينَ ذلكَ الفعلِ المقدَّرِ [٦/ظ] الذي يتعلّقُ به الظرفُ والجارُّ والمجرورُ المستقرَّانِ، وبينَ الواسطةِ الذي هوَ المتعلِّقُ – بكسرِ اللامِ – فرقٌ اعتباريٌّ قولُ الخفاجيِّ في حاشيتهِ المذكورةِ : " ومَا يُفضى بمعناهُ

(١) هذا التوضيح زيادة من المؤلف غير موجود في حاشية الخفاجي .

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣٢/١ .

يُسمَّى متعلقاً لها – أي: لحروفِ الجرِّ – بفتحِ اللامِ، وهيَ متعلِّقةٌ – بكسرِها – وقدْ يُعكسُ ذلكَ " [١] انتهى . يعنى أنّ ما يُفضي بمعناهُ أي: يوصلُ معناهُ، أي: معنى الأفعالِ إلى الأسماءِ – كما مرّ – يُسمّى متعلِّقاً لها – بكسرِ اللامِ – أيضاً، كما يُسمّى متعلَّقاً – بفتح اللام لها– .

ثمَّ وصفَ ذلك المتعلِّقِ – بكسرِ اللامِ – الذي سمَّاهُ واسطةً بقولهِ [٢]: " **حُـذِفَ** " حال كونهِ " **منسـيّاً** " أي: كأنهُ لم يكنْ، " **ولـهُ** " أي: للجارِّ والمجرورِ الذي هوَ مقصودٌ بالبيانِ حينئذٍ " **محـلٌّ مـن الإعـرابِ** " على حسبِ العواملِ المقتضيةِ لذلكَ.

قالَ في مغني ابنِ هشامٍ[٣]: " ما يجبُ فيه تعلُّقهُما – أي: المجرور والظرف– بمحذوفٍ، وهوَ ثمانيةٌ:

أحدهُا: أنْ [٧/و] يقعا صفةً، نحوُ: { أَو كَصَيِّب مِّنَ ٱلسَّمَآءِ }[٤] .

الثاني: أنْ يقعَا حالاً، نحوُ: { فَخَرَجَ عَلَىٰ قَومِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ } [٥].

الثالثُ: أنْ يقعا صلةً، نحوُ: { وَلَهُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِ } [٦].

الرابعُ: أنْ يقعا خبراً، نحوُ: زيدٌ في الدارِ[٧].

---

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣٢/١ .

(٢) في (ظ): ثم بدأ بوصف العام من ذلك المتعلق فقال " ؟

(٣) في (ظ): وجعلها في مغني ابن هشام ثمانية حيث قال.

(٤) سورة البقرة، آية:١٩.

(٥) سورة القصص، آية:٧٩.

(٦) سورة الأنبياء، آية:١٩، وسورة الروم، آية:٢٦.

(٧) زاد في (ظ): وفي شرح ابن يعيش: الظرف الواقع خبرًا، صرّح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضًا، فإما إن ذكرته أولا فقلت: زيد استقرّ عندك، فلا يمنع منه مانع، وهو غريب. انتهى . قلت: وهذا محمول على أنّ (استقر) من القرار، وهو =

الخامسُ: أنْ يرفعا الاسمَ الظاهرَ، نحوُ: { أَفِي ٱللَّهِ شَكّ }[١] ونحوُ: { أَو كَصَيِّب مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰت }[٢] .

والسَّادسُ: أنْ يُستعملَ المتعلِّق محذوفاً في مَثَلٍ أو شِبهِهِ، كقولهم لمنْ ذكرَ أمراً قدْ تقادَمَ عهدُهُ: حِينئذٍ الآنَ، وأصلُهُ: حينئذْ وأسمعُ الآنَ، وقولِهم للمُعْرِسِ[٣]: بالرَّفاءِ والبنينَ، بإضمار (أَعْرَسْتَ) .

والسَّابعُ: أنْ يكونَ المتعلّقُ محذوفاً على شريطةِ التَّفسيرِ، نحوُ: أيومَ الجمعةِ صُمتَ فيهِ[٤]؟ ونحوُ: بزيدٍ مررتُ بهِ، عندَ منْ أجازهُ، مستدِلاً بقراءةِ بعضهم[٥]: { وَلِلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَابًا أَلِيمًا } [٦]، والأكثرونَ يوجبونَ في ذلكَ [٧/ظ] إسقاطَ الجارِّ، وأنْ يُرفَعَ الاسمُ بالابتداء، أو ينصبَ بإضمار (جاوزتُ) أو نحوه، وبالوجهينِ قُرِىء في الآيةِ، والنَّصبُ قراءةُ الجماعةِ [٧].

والثَّامنُ: القسمُ بغيرِ الباءِ، نحوُ: { وَٱلَّيلِ إِذَا يَغشَىٰ } [٨]، و { وَتَٱللَّهِ

=

عدم الحركة فهو خاص لا عام، وقد مرّ، فلذلك جاز إظهاره .

(١) سورة إبراهيم، آية:١٠.

(٢) سورة البقرة، آية:١٩.

(٣) في الأصل: للعرس، وما أثبته من المغني .

(٤) في (ظ): يوم الجمعة صمت فيه .

(٥) هي قراءة ابن مسعود، ينظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٤٢٥/٢، ومختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ١١٠/٥.

(٦) سورة الإنسان، آية:٣١.

(٧) " والنصب قراءة الجماعة" ساقطة من (ظ) . والنّصب قراءة الجمهور، وقرأ عبدالله بن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة { والظَّالمونَ } . ينظر : المحتسب ٣٤٩/٢، والكشاف ٢٠١/٤، والبحر المحيط ٤٠٢/٨، والدر المصون ٦٢٧/١٠ .

(٨) سورة الليل، آية:١.

لَأَكِيدَنَّ أَصنَٰمَكُم } [١]، وقولُه: للهِ لا يؤخَّرُ الأجلُ، ولو صُرّحَ بالفعلِ في غيرِ غيرِ ذلكَ وجبتْ الباءُ "[٢] [٣]انتهى.

فقدْ وجبَ في هذهِ المواضعِ الثمانيةِ حذفُ متعلقِ الجارِّ والمجرورِ والظرفِ، وهوَ كما ترى يُقَدَّرُ تارةً عامّاً وتارةً خاصّاً .

" **يُسمّى الجارُّ والمجرورُ** " في ذلكَ " **ظرفاً** " وهوَ ليسَ بظرفٍ حقيقةً، بلْ جارٌّ ومجرورٌ، لكنْ لما تشاركَ معَ الظَّرفِ في التعلُّقِ بالاستقرارِ، إذا وقعا صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً، وفي التوسع فيهما تَسامحوا في إطلاقِ اسمِ الظّرفِ عليهما " **مُستقَراً** " – بفتحِ القافِ[٤] على صيغةِ اسمِ المفعولِ؛ لأنَّهُ استقرَّ فيهِ [٨/و] ضميرُ المحذوفَ، ولذا كانَ شبيهاً بالجملةِ، ذكرهُ الوالدُ المرحومُ في شرحهِ على شرحِ الدُّرَرِ[٥]، فهوَ منْ بابِ الحذفِ والإيصالِ كما قدَّمناهُ عن الخفاجيِّ[٦].

" **كمَا** " أي: يكونُ الظرفُ مُستقراً أيضاً [٧]" **في صورةِ انتفاء الفعلِ الأوَّلِ** " وهوَ الفعلُ المنفَهِمُ معناُه من الجارِّ والمجرورِ الذي قامَ الجارُّ والمجرورُ مقامَهُ، وحصلَ فيهِ ضميرُهُ، فهوَ الفعلُ الأوَّلُ بهذا الاعتبارِ، وهوَ

---

(١) سورة الأنبياء، آية:٥٧.

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٣٢٦/٥ – ٣٣٣. وقد حذف المؤلف بعض الفقرات اختصارًا.

(٣) الثامن ساقط من (ظ) .

(٤) " بفتح القاف " ساقطة من (ظ) .

(٥) ينظر : الإحكام في شرح درر الحكام ل٧ .

(٦) " فهوَ منْ بابِ الحذفِ والإيصالِ كما قدَّمناهُ عن الخفاجيِّ " ساقطة من (ظ).

(٧) في (ظ): أي يشبه حاله أي: حال الجار والمجرور حينئذ، أي حين استقرار الضمير الضمير فيه بعد حذف الفعل المقدّر حذفًا منسيّا، كما قال " .

الواسطةُ المذكورةُ[١] " **عنْ أَصلِه** " في صورةِ قولكَ: ما في الدار زيدٌ، أو ما زيدٌ في الدارِ، فإنَّ التقديرَ: ما استقرَّ، فقولُهُ: ما استقرَّ، هوَ انتفاءُ الفعلِ عن أصلِه، ثمَّ مَثَّلَ للأوَّلِ المثبتِ فقالَ[٢]: " **نحوُ قولكَ: زيدٌ**[٣] **في الدارِ**[٤] " فإنَّهُ فإنَّهُ مثالٌ للظرف المستقَرِّ المثبَتِ؛ " **لاستقرارِ معنى عاملِه فيهِ** " أي: في الجارِّ والمجرورِ والظَّرفِ، فإنَّهُ عَمِلَ في محلّهِ النصبَ على المفعوليةِ[٥] " **وانفهَامِهِ** " [٨/ظ] أي: انفهامِ ذلكَ المعنى " **مِنهُ** " أي: من الجارِّ والمجرورِ والظَّرفِ[٦]، " **ولذا قَامَ** " أي: الجارُّ والمجرورُ " **مقامَهُ** " أي: مقامَ عاملِهَ، وهذا معنى تعلُّقِ العاملِ بهِ، وذلكَ[٧] في وقوعِه صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً، وهوَ المحلُّ من الإعرابِ -كما مرَّ - بحيثُ يرفعُ الفاعلَ كالفعلِ، فيكونُ مرفوعاً بالجارِّ والمجرورِ، نحوُ: أفي الدارِ زيدٌ؟ كما قالَهُ المعربونَ[٨].

---

(١) شرح العبارة في (ظ): أي المذكور أولا فيما تقدّم وهو العام .

(٢) شرح العبارة في (ظ): يقال: انتفى الشيء من الأصل، أي كأنه لم يذكر من أصله، وذلك إنما كان بعد سلب الضمير منه واستقراره في الجار والمجرور، فكأنه لما سلبت منه الضمير انتفى بالكليّة من أصله، ثم مثل لذلك بقوله: " .

(٣) زاد في (ظ): مبتدأ .

(٤) زاد في (ظ): الجار مع المجرور متعلّق بفعل عام أو اسم عام، واجب الحذف؛ لاستقرار ضمير المحذوف فيه، وتقديره: استقرّ أو كائن.

(٥) في (ظ): أي العامل فيه النصب، يعني محله، وهو المتعلق الفعل أو ما يشبهه كما كما مرّ ".

(٦) " الظرف" ساقطة من (ظ).

(٧) " وهذا معنى تعلّق العامل به، وذلك " ساقطة من (ظ).

(٨) " بحيثُ يرفعُ الفاعلَ كالفعلِ، فيكونُ مرفوعاً بالجارِّ والمجرورِ، نحوُ: أفي الدارِ زيدٌ؟ زيدٌ؟ كما قالَهُ المعربونَ " ساقطة من (ظ). وينظر : التبيان في إعراب القرآن =

" **وانتقلَ إليهِ** " أي: إلى الجارِّ والمجرورِ "**ضميرُهُ** " أي: ضميرُ ذلكَ المتعلّقِ(١) المحذوفِ(٢).

" **وإنْ كانَ** " معطوفٌ على قولِهِ أوّلاً " إنْ كانَ تعلُّقها بهِ " يعني: إنْ كانَ تعلّقُ الباءِ بالفعلِ المقدَّرِ بواسطةٍ -كما ذكرنا - فهوَ الظَّرفُ المستقَرُّ، وإنْ كانَ تعلُّقُها بهِ بلا واسطةٍ، بلْ " **بالذَّاتِ** " أي: بسببِ ذاتِ ذلكَ الفعلِ المحذوفِ المقدَّرِ(٣)، وتقديرُ المعنى(٤): وإنْ كانَ تعلُّقُها - أي الباء - بذلكَ الفعل المقدّرِ، لا بواسطةِ تعلّقِ ذلكَ الفعلِ المقدَّرِ لها، [٩/و] بلْ بسببِ ذاتِ ذلكَ الفعلِ المقدَّرِ .

" **ولمْ يكنْ لهُ محلٌّ منْ الإعرابِ** " غيرَ أنَّهُ مفعولٌ فيه في المعنى، بمنزلةِ ظرفِ الزَّمانِ وظرفِ المكانِ(٥) " **فلغوٌ** " أي: فهوَ حينئذٍ ظرفٌ لغوٌ(٦) " **كَمَا** " أي: مثلِ ما " **إذا ذُكِرَ الفعلُ** " بأنْ صُرّحَ بهِ في الكلام، نحوُ: مررتُ بزيدٍ، فإنَّ هذا الجارَّ والمجرورَ لغوٌ حينئذٍ؛ لتعلُّقِهِ بقولكَ: مررتُ(٧)، وهوَ

=

٧٦٤/٢، والدر المصون ٧٤/٧ .

(١) زاد في (ظ): " المتعلق الفعل أو شبهه " .

(٢) " المحذوف " ساقطة من (ظ).

(٣)" أي: بسببِ ذاتِ ذلكَ الفعلِ المحذوفِ المقدَّرِ "ساقطة من (ظ) .

(٤) في (ظ): وتقدير الكلام هنا .

(٥) زاد في (ظ): " وعامله متعلّقه المذكور قبله أو بعده " .

(٦) في (ظ): " وهو لغو حيئنذٍ " . وزاد أيضًا " وقال الوالد المرحوم في شرحه على شرح الدرر: وكلّ من الظرف والجار والمجرور إما مستقرّ، وهو الذي حذف عامله حذفًا لازمًا، وكان متعلّقه من الأفعال العامة كالاستقرار والحصول والكون، وسدّ هو مسدّه فاستقرّ فيه ضميره أو لغو، وهو ما ليس كذلك " .

(٧) زاد في (ظ): " وهذا الكلام هنا نظير قوله قبلُ في القسم الأوّل كما في صورة انتفاء الفعل الأول عن أصله " .

فعلٌ مذكورٌ " **مطلقاً** " أي: سواءً كانَ ذلكَ الفعلُ المذكورُ عامًا[١]، نحوُ: حصلَ زيدٌ في دارِه، أو خاصًا، نحوُ: جلسَ زيدٌ في دارِهِ، وكذلكَ إذا لم يذكرْ الفعلُ، وحُذفِ جوازاً، نحوُ ما تقدَّمَ من قولِه تعالى: { ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلأُنثَىٰ بِٱلأُنثَىٰ } [٢]أي: مقتولٌ أو يقتلُ، فالظَّرفُ لغوٌ حينئذٍ [٣].

" **وبعد تقديرِ متعلَّقِ الباءِ** " – كما مرّ بيانُهُ [٤]– في كلِّ ظرفٍ وجارٍّ وجارٍّ ومجرورٍ " **قدْ يُحتاجُ** " بالبناءِ للمفعولِ[٥] " **إلى بيانِ تعلّقِ مدخولِها** " أي: الباء، يعني ما دخلتْ [٩/ظ] هيَ عليهِ " **بالفعل المقدَّرِ** " أو شبهِ الفعلِ من المشتقَّاتِ –كما ذكرناها[٦] " **هَلْ هوَ** " أي: ذلكَ التعلُّقُ " **بالمصاحبةِ** " أي: الملابسةِ والمخالطةِ، قالَ الوالدُ المرحومُ[٧] في شرحِهِ المذكورِ[٨]: " الملابسةُ هيَ المخالطةُ والمصاحبةُ، كما يفهُم من عبارةِ الشُّمنّي[٩] وغيرهُ[١]،

---

(١) زاد في (ظ): " والحاصل أنّ غاية ما يقال هنا في هذه العبارة من المصنف –رحمه الله تعالى– ركّة لا تخفى

(٢) سورة البقرة، آية:١٧٨ .

(٣) قوله: " نحوُ: حصلَ زيدٌ في دارِه، أو خاصًا، نحوُ: جلسَ زيدٌ في دارِهِ، وكذلكَ إذا لم يذكرْ الفعلُ، وحُذفِ جوازاً، نحوُ ما تقدَّمَ من قولِه تعالى: { ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلأُنثَىٰ بِٱلأُنثَىٰ }أي: مقتولٌ أو يقتلُ، فالظَّرفُ لغوٌ حينئذٍ " ساقط من (ظ) .

(٤) في (ظ): " على الوصف الذي ذكر " . بدلا من " كما مرّ بيانه " .

(٥) في (ظ): الأمر .

(٦) " كما ذكرناها " ساقطة من (ظ) .

(٧) في (ظ): رحمه الله تعالى .

(٨) في (ظ) : في شرحه على شرح الدرر .

(٩) حاشية الشمني على مغني اللبيب ٢١٨/١ . والشمنّي: هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشمني، أخذ عن البساطي، والشطنوفيّ، توفي سنة ٨٧٢ هـ من مؤلفاته :شرح المغني "لابن هشام، و"حاشية على الشفاء"، و "شرح مختصر الوقاية "في الفقه، و "شرح نظم النخبة "في الحديث، لوالده. ينظر : بغية الوعاة =

وغيرهُ[١]، وعلامتُهَا: أنْ يحسنَ في موضعِها (مع) وأنْ يُستغنى عنها وعن مصحوبها بالحالِ، نحوُ: { وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ } [٢]، أي: معَ الكفرِ، أو كافرينَ ،كما في قولكَ: دخلتُ عليهِ بثيابِ السَّفرِ، فإنَّهُ متعلّقٌ بواجبِ الحذفِ، حالٌ من فاعلِ (دخلتُ) أي: حالَ كوني متلبساً بذلكَ ومصاحباً لهُ " **أوْ** " تعلُّقِ مدخولها بذلكَ الفعلِ المقدَّرِ " **بالاستعانةِ** " وهيَ الداخلةُ على آلة الفعلِ، نحوُ: كتبتُ بالقلمِ، ونجرتُ بالقدُّومِ. والاستعانةُ: طلبُ العونِ والظهيرِ .

وأدرجها ابنُ مالكٍ[٣] في التَّسهيلِ في باءِ السببيَّةِ [٤]، ثمَّ قالَ[٥]: " وآثرتُ ذلكَ [١٠/و] التعبيرَ بالسببيَّة من أجلِ الأفعالِ المنسوبةِ إلى اللهِ تعالى، فإنَّ استعمالَ السببيَّةِ فيها يجوزُ، واستعمالَ الاستعانةِ فيها لا يجوزُ".

وقالَ الرضيُّ: " وتكونُ للسببيّةِ، وهيَ فرعُ الاستعانةِ "[٦]، " **أوْ غيرِهما** " من معنى الإلصاق، قيل[٧]: وهو معنى لا يفارقها[٨]، فلهذا اقتصرَ عليهِ

=

٣٧٥/١ .

(١) كالدماميني، ينظر : شرح مغني اللبيب ص ٥٣٦ . .

(٢) سورة المائدة، آية:٦١.

(٣) هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، أخذ عن ابن يعيش، ومن تلاميذه ابنه بدر الدين، توفي سنة ٦٧٢ هـ، من مؤلفاته: التسهيل وشرحه، والخلاصة، والكافية الشافية وشرحها . ينظر: بغية الوعاة ١٣٠/١ .

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد ص١٤٥ .

(٥) القول في شرح التسهيل ١٥٠/٣ .

(٦) شرح الكافية ١١٦٤/٤ – ١١٦٥. وقد حذف المؤلف الأمثلة من نصّ الرضيّ اختصارًا .

(٧) ينظر : الجنى الداني ص٣٦ .

(٨) يقول المالقي في رصف المباني: " وهذا المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من =

سيبويهِ[١]، نحوُ: مررتُ بزيدٍ.

ومعنى التَّعديةِ، وتُسمَّى باء النَّقلِ، وهيَ المعاقِبةُ للهمزةِ في تصييرِ الفاعلِ مفعولاً، وأكثرُ ما تعُدِّي الفعلَ القاصرَ، تقولُ في (ذَهَبَ زيدٌ): ذُهِبَ بزيدٍ، وأَذهبتُهُ.

ومعنى الظَّرفيَّةِ، نحوُ: {وَلَقَد نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدر}[٢] .

ومعنى المقابلةِ، وهيَ الداخلةُ على الأعواضِ كاشتريتُهُ بألفِ درهمٍ، إلى غيرِ ذلكَ من معانٍ أُخرَ، ذكرها[٣] في مغني ابنُ هشامٍ[٤]، وغيرُهُ[٥] .

وقدَ يحتاجُ أيضاً " **إلى بيانِ المقصودِ منْ استعمالِ ذلكَ الحرفِ** " الذي هوَ الباءُ " **في ذلكَ المقامِ كالتَّيمُنِ** " **[١٠/ظ]** من اليُمْنِ – بالضّمِ – وهوَ اسمٌ من البركةِ[٦]، " **والتَّبُّركِ** " معطوفٌ عليهِ عطفَ تفسيرٍ، قالَ في المصباحِ المنيرِ: " اليمُنُ: البركةُ، يُقالُ: يُمِنَ الرجلُ على قومِهِ ولقومِهِ – بالبناءِ للمفعولِ – فهوَ ميمونٌ، ويَمَنَهُ اللهُ يَيْمُنُهُ يَمْناً، من بابِ قَتَلَ، إذا جعلَهُ

=

غيره فيها " . ص٢٢٢ . ويقول المراديّ: "وهو أصل معانيها " . الجنى الداني ص٣٦ .

(١) ينظر : الكتاب ٢١٧/٤ . يقول : " وباء الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط " . وسيبويه: هو أبو بشر عثمان بن قنبر، أخذ عن الخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، ومن تلاميذه الأخفش وقطرب، توفي سنة ١٨٠ هـ، ألّف الكتاب . ينظر : إنباه الرواة ٣٤٦/٢، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ .

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٢٣ .

(٣) في (ظ): استوفاها .

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١١٧/٥– ١٤٦ . وقد أخذ منه المؤلف .

(٥) ينظر: الأزهية ص٢٨٣، ورصف المباني ص ٢٢٠، والجنى الداني ص٣٦ .

(٦) في (ظ): وهو البركة، وعطف التبرك عليه؛ لتفسيره .

مباركاً، وتيمَّنْتُ بهِ مثلُ تَبَرَّكْتُ، وَزْناً وَمعَنىً "[١].

وقالَ الوالدُ المرحومُ[٢] في كتابِه المذكورِ: " مَنْ اختارَ معنى الملابسةِ والمصاحبةِ في باءِ البسملةِ، وهوَ الأظهرُ عندَ الزمخشري [٣] -كما في شرحِ توضيحِ النَّحو – نَظَرَ إلى أنَّهُ أُدخلَ في التعظيمِ؛ لسلامتِهِ ممّا توهمُهُ الاستعانةُ من الآليَّةِ في الاسمِ الكريمِ المشعرةِ بأنّهُ غيرُ مقصودٍ لذاتهِ المخلَّةِ بالأدبِ، ولكونِ القصدِ بذلك الردَّ على المشركينَ، إذ كانوا يبتدئونَ في أفعالهم بأسماءِ آلهتِهِم تبرُّكًا لا اختصاصًا، قال الشّنْوَاني[٤]: إذ لم يكونوا ينفونَ التَّبرُّكَ [١١/و] باسمِ الله تعالى بل كانوا يشركونَ، فوجبَ على الموحِّدِ أنْ يقصدَ قطعَ شركةِ الأصنامِ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ تجويزُ الابتداءِ بأسمائها.

ومَنْ اختارَ الاستعانةَ،كما اقتصرَ عليهِ أبو حيَّانَ في تفسيرِهِ " النَّهرِ " حيثُ قالَ: " أنَّها هاهنا للاستعانةِ، وما تَتعلَّقُ به محذوفٌ " [٥]. نَظَرَ[٦] إلى إلى أنّهُ مُشعرٌ بأنَّ الفعلَ لا يتمُّ ما لم يُصَدَّرْ باسمِهِ تعالى .

والحاصلُ أنَّ باءَ الاستعانةِ هيَ الداخلةُ على آلةِ الفعلِ الذي لا يوجدُ إلا بها، كالكتابةِ بالقلمِ، فكأنَّهُ لما لم يَكْمُلْ شرعاً ما لم يصدَّرْ باسمه تعالى، نُزِّلَ منزلةَ الآلةِ من حيثُ تَوَقُّفُ الوجودِ عليهِ، فيكونُ ذلكَ مِنْ جَعْلِ الموجودِ

---

(١) ص٦٨٢ (يمن) .

(٢) في (ظ): رحمه الله تعالى .

(٣) ينظر: المفصل ص٢٩٠ .

(٤) هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي بن وفاء الشنواني الشافعي الشافعي النحوي، تتلمذ الشنواني لدى ابن قاسم العبادي، من مؤلفاته : حاشية على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، و المناهل الصافية على المناهج الكافية في شرح الشافية، توفي سنة ١٠١٩ هـ . ينظر :الأعلام ٦٢/٢ .

(٥) ٢٧/١ .

(٦) في (ظ): نظرًا .

لفَواتِ كمالِه كالمعْدُومِ، ومثلُهُ يعدُّ من المحسِّناتِ، لكنْ نُظِرَ فيهِ بأنَّ مصاحبةَ اسمِه تعالى على وَجْهِ التَّبرُّكِ أمرٌ مكشوفٌ، يفهمُهُ كلُّ أحدٍ ممَّنْ يبتدئُ. والتَّأويلُ المذكورُ لا يُهْتَدى إليهِ إلّا بنظرٍ دقيقٍ، [١١/ظ] وبما سبقَ.

" **فإذا حُملتْ** " أي[١]: الباءُ " **عَلى** " معنى " **الاستعَانةِ يكونُ الظَّرفُ** " والجارُّ والمجرورُ " **لغوًا بالاتفاقِ** " كما ذكرنا عن أبي حيَّان أنَّ الباءَ في البسملةِ[٢] للاستعانةِ، وما يتعلَّقُ بهِ محذوفٌ، يعني جوازاً لا وجوباً[٣]، وتقديرُهُ: اقْرَأ، وهوَ كونٌ خاصٌّ .

" **وَإذا حُمِلتْ على المصَاحبةِ** " وهي الملابسةُ، " **يكونُ** " الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ " **مستقرًّا** " – بفتحِ القافِ – " **عندَ الجمهورِ** " من العلماءِ لتعلُّقِهِ بكونٍ عامٍ، حالٌ منْ فاعلِ (اقرأْ) أي: اقرأْ مُتلبساً بسمِ اللهِ ومُصاحبًا لهُ[٤].

" **وجَوَّزَ صاحبُ الُّلبابِ**[٥]**، والفاضلُ الرَّضيُّ** " في شرحِ الكافيةِ " **اللُّغَوِيَّةَ** " أي: كونُ الظَّرفَ لغواً، قالَ الرَّضيُّ : " وباءُ المصاحبةِ، نحوُ: { وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلكُفرِ } [٦]، ، واشترى الدَّارَ بآلاتِها . قيلَ: ولا يكونُ إلّا مستقرًّا، أي: كائنينَ بالكفرِ، وكائنةً بآلاتها، والظَّاهرُ أنَّهُ لا مَنْعَ من كونها

(١) " أي " ساقطة من (ظ) .

(٢) في (ظ): " في باء البسملة أنها " .

(٣) في (ظ): لأن الاستعانة كون خاص .

(٤) " من العلماءِ لتعلُّقِهِ بكونٍ عامٍ، حالٌ منْ فاعلِ (اقرأْ) أي: اقرأْ مُتلبساً بسمِ اللهِ ومُصاحبًا لهُ " ساقطة من (ظ).

(٥) ينظر: لباب الإعراب للإسفرايني ص ٤٣٢ .

(٦) سورة المائدة، آية:٦١.

لغواً " [١] انتهى. وذلكَ إذا كانَ [١٢/و] المتعلَّقُ فعلاً مذكوراً، هُوَ (دَخَلوا) و (اشترى)[٢].

" **إذا عرفتَ هذا** " المذكورَ " **فاعلمْ أنَّ الباءَ هاهُنا** " أي: في (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) الواقعةَ في أوَّلِ الفاتحةِ " **متعلقةٌ بمحذوفٍ** " جوازًا " **خَاصٌّ** " ذلكَ المحذوفُ[٣] " **بِلا واسطةٍ** " [٤]بل بالذَّاتِ – كما سبقَ بيانُهُ مُفصَّلاً – " **تقديرُهُ: بِسمِ اللهِ أقرأ** " فإنَّهُ خاصٌّ من القراءةِ، واللهُ أعلمُ وأحكمُ .

قالَ شيخُنَا المصنِّفُ حفظَهُ اللهُ تعالى ونفعنَا بعلومِهِ: حرَّرناهُ في السَّابعِ عَشَرَ من شهرِ رجبٍ سنةَ ثماني عشرةَ ومائةٍ وألفٍ، وصلَّى اللهُ وسلمَ على سيدنا محمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلّم.

وقدْ حرَّرتُ هذهِ الرِّسالة المباركةِ في مجلسٍ واحدٍ، ونقلتُ من خطِّ تلميذِ شيخِنَا مؤلِّفها، أطالَ اللهُ تعالى بقاءَهُ، بقلمِ تلميذِهِ وخادمِهِ العبدِ الفقيرِ إلى مولاهُ الغنيِّ محمَّدٍ بنْ إبراهيمَ بنْ محمَّدٍ المعروفِ بالدَّكدكجي[٥]، لطفَ اللهُ بهِ، وجعلَهُ من حزبِهِ، وغفرَ لهُ ولوالديهِ ولمشايخِهِ ولجميعِ المسلمينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

---

(١) شرح الكافية ١١٦٣/٤ .

(٢) في (ظ): وذلك إذا قدّر المتعلق كونًا خاصًّا، نحو: مصاحبين بالكفر، أو ملابسين له.

(٣) زاد في (ظ): وجوازًا .

(٤) عبارة " بلا واسطة " هي آخر المخطوط في نسخة (ظ).

(٥) يعدّ من تلاميذ النابلسي، وأخصّهم لديه، وأكثرهم ملازمة وخدمة له، توفي سنة ١١٣١ هـ . ينظر : الورد الأنسي للغزي ص ١٦٧، وسلك الدرر ٢٥/٤.

المصادر والمراجع

١) ا ئـتلاف النصـرة فـي اخـتلاف نحـاة الكوفـة والبصـرة ، لعبـداللطيف الزبيدي ، تح د : طارق الجنابي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م.

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تح د : رجب عثمان، الخانجي ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ

٣) الأشباه و النظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تح : أحمد مختار الشريف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط : الأولى، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م.

٤) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراج ، تح د : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٨ هـ .

٥) الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ط : التاسعة ، ١٩٩٠م .

٦) أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي الحسني العلوي ، تح د : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .

٧) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي القفطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، مصر ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.

٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .

١٠)الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تح : د . حسن فرهود ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ط : الأولى ، ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م.
١١)الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تح د : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط : الأولى ، ١٤٠٢ هـ.
١٢)الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تح د : مازن المبارك ، دار النفائس ، ط : الخامسة ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.
١٣)البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع ، للشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت
١٤)البديع في علم العربية ، لمجد الدين ابن الأثير ، تح : الجزء الأول : د صالح بن حسين العايد ، الجزء الثاني : د فتحي أحمد عليّ الدين ، مركز أحياء التراث الإسلامية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ج ا سنة ١٤٢٠هـ ، ج ٢ سنة ١٤٢١ هـ
١٥)بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .
١٦)البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تح : د. طه عبدالحميد ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٤٠٠ هـ .
١٧)التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، ت : علي محمد البجاوي ، طبع بدار إحياء الكتب العربية ، مصر .
١٨)التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري، تح د : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ط : الأولى ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م .
١٩)التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب .
٢٠)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ، تح د : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ج ١-٦ ، ١٤١٨هـ .

٢١)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تح : محمد كامل بركات ، وزارة الثقافة ، مصر ، ط : الأولى ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٣ م .
٢٢)التصريح والتوضيح ، لخالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت.
٢٣)تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تح د : محمد المفدى ، مطابع الفرزدق ، ط : الأولى ، ج ١ ، ٢ سنة ١٤٠٣ هـ ، وج ٣ ، ٤ سنة ١٤٠٩ هـ ، وج ٥ ، ٦ سنة ١٤١٥ هـ.
٢٤)التعليقة على كتاب سيبيويه ، لأبي علي الفارسي ، تح د : عوض القوزي ، ج ١ الأمانة ، القاهرة ١٤١٠ هـ .
٢٥)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، تح : د. علي فاخر وآخرون ، دار السلام ، القاهرة ، ط: الأولى ، ١٤٢٨ هـ .
٢٦)ثبت الشيخ العلامة عبدالغني النابلسي، تح: د.عبدالله جاسم الجنابي، وقفية الأمير غازي للفكر القرآني.
٢٧)ثبت الغزي، لطائف المنّة في فوائد خدمة السنة، لمحمد الغزي، ضبطه أبو يحيى عبدالله الكندري، شركة غراس للنشر، ط:١، ١٤٢٦ هـ .
٢٨)الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تح د : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م.
٢٩)جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلي ، تح د : إميل يعقوب ، دار النفائس ، ط : الأولى ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م.
٣٠)الخصائص ، لابن جني ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٣١)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تح د : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤١٤ هـ .

٣٢)شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، إحياء التراث العربي ، لبنان . بيروت .
٣٣)شرح ألفية ابن معط ، للموصلي ، تح : د علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، ط : الأولى ، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
٣٤)شرح ألفية مالك، لابن الناظم ، منشورات ناصر خسرو ، لبنان . بيروت
٣٥)شرح إيضاح أبي علي الفارسي ، للعكبري ، تح: عبدالرحمن الحميدي ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض ، ١٤٠٩ هـ .
٣٦)شرح التسهيل ، لابن مالك ، تح د : عبدالرحمن السيد ، ود : محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م.
٣٧)شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تح د : صاحب أبو جناح ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالعراق ، ط : الأولى ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .
٣٨)شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي ، تح : د.يحيى مصري، جامعة الإمام ، ط : الأولى ، ١٤١٧ هـ . .
٣٩)شرح كافية ابن الحاجب ، لابن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس ، تح : د علي الشوملي ، دار الكندي ، دار الأمل ، عمان ، ط : الأوى ، ١٤٢١ هـ .
٤٠)شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، ج١ ، ٢ تح : محمد رمضان عبدالتواب ومحمود فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .
٤١)شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تح : فائز فارس ، الكويت ، ط : الأولى ، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .

٤٢)شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.
٤٣)شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تح د : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط : الأولى ، ١٩٩٠ م .
٤٤)شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تح : جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، ط : الأولى . ١٤١٨ هـ .
٤٥)شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تح د : الشريف عبدالله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.
٤٦)الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين عبدالرحمن الجامي ، تح : د أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية ، ط : الأولى ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
٤٧)الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، تح : د طارق نجم عبدالله ، مكتبة دار الوفاء ، جده ، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م
٤٨)الكتاب ، لسيبويه ، تح : عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .
٤٩)الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط : الأخيرة ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .
٥٠)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ .
٥١)لطائف المنّة في فوائد خدمة السنة، لمحمد الغزي = ثبت الغزي.

٥٢)اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ، تح : د. غازي طليمات وعبدالإله نبهان ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ودار الفكر –دمشق، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ .
٥٣)اللمع في العربية ، لابن جني ، تح : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط : الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م.
٥٤)المتّبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، تح د : عبدالحميد حمد محمد الزوّي ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط : الأولى ، ١٩٩٤ م.
٥٥)المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تح د : محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة الكرمة ، دار الفكر ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م.
٥٦)المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م .
٥٧)مشكل إعراب القرآن ، لمكي القيسي ، تح : د . حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ .
٥٨) معاني القرآن ، للفراء ، تح : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .
٥٩) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تح د : عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .
٦٠)معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية) ، عمرو رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان . بيروت .
٦١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تح : د.عبداللطيف الخطيب، المركز الوطني للثقافة بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ

٦٢)المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، تح د.فخر قدارة، دار عمار ط : الأولى ، ١٤٢٥ هـ .
٦٣)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، تح د : عبدالرحمن العثيمين وآخرون ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ١٤٢٨ هـ .
٦٤)المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تح د : محمد كاظم المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ط : الأولى ، ١٩٨٢ م.
٦٥)المقتضب ، للمبرد ، تح : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت.
٦٦)المقرب ، ابن عصفور ، ت : (أحمد عبد الستار الجوازي ، عبد الله الجبوري) ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد .
٦٧)نتائج الفكر ، للسهيلي ، تح د : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام، ط: الثانية ، ١٤٠٤ هـ.
٦٨)نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي بكر الأنباري ، ت : إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط٣، ١٤٠٥ هـ .
٦٩)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تح د : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط : الأولى ،1399 هـ.
٧٠)وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، لابن خلكان ، تح د : إحسان عباس ، دار صادر ، دار الثقافة ، بيروت .